

Distr.: General
17 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٦٩ (أ) من القائمة الأولية*

المحيطات وقانون البحار

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار في اجتماعها السابع

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
رئيسي العملية التشارورية

عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٣/٥٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ١٤١/٥٧ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، جرى تعييننا رئيسين متشاركين للاجتماع السابع لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار. ويشرفنا الآن أن نقدم إليكم التقرير المرفق عن عمل العملية التشارورية في اجتماعها السابع الذي عقد بمقر الأمم المتحدة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ووفقاً للفقرة ٣ (ح) من قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤ ومع مراعاة قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٩ المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، وافق المشاركون في الاجتماع السابع على عدد من العناصر المتصلة بالنهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي، والمحيطات، وستكون هذه العناصر التي ركز عليها الاجتماع هي التي سيُتّرح على الجمعية النظر فيها في إطار بند جدول أعمالها المعنون "المحيطات وقانون البحار"، على النحو الوارد في الجزء ألف من هذا التقرير. ويرد في الجزء بء من التقرير موجز للمناقشات التي أجريت أثناء الاجتماع

* A/61/50.



السابع. ويتضمن الجزء جيم معلومات عن قضايا إضافية اقترح إدراجها في قائمة القضايا التي قد تستفيد من توجيه الاهتمام إليها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار.

ونرجو منكم التفضل بتعميم هذه الرسالة وتقرير العملية التشاورية بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار".

(توقيع) لورين ريدجوي وكريستيان ماكيرا
الرئيسان المشاركان

الجزء ألف

العناصر المتفق عليها بتوافق الآراء المزمع اقتراحها على الجمعية العامة للنظر فيها في إطار بند جدول أعمالها المعنون "المحيطات وقانون البحار"

١ - عقدت عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار ("العملية التشاورية") اجتماعها السابع في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ونظمت عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٤، مناقشاتها على المجال التالي: النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي، والمحيطات.

٢ - وفي يوم الجمعة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، شرع المجتمعون في النظر في العناصر التي اقترحتها الرئيسة المتشاركان. وتمكن المجتمعون من التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر الواردة أدناه المتصلة بالنهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي، والمحيطات.

١ - العناصر المتفق عليها بتوافق الآراء

٣ - يتطلب التدهور المتواصل للبيئة في أرجاء كثيرة من العالم وتزايد الطلبات المتنافسة، استجابة عاجلة وتحديد الأولويات بالنسبة لأنشطة الإدارة الرامية إلى الحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي.

٤ - وينبغي للنهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي المستعان بها في إدارة المحيطات أن تركز على إدارة الأنشطة البشرية بغية الحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي وإصلاحه، عند الاقتضاء، للإبقاء على مقومات استمرار المنافع والخدمات البيئية، وتوفير الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي، وتأمين سبل الرزق لتعزيز الأهداف الإنمائية الدولية بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، والحفاظ على التنوع الأحيائي البحري.

٥ - واقترح بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) الإشارة إلى ضرورة أن تسترشد الدول في تطبيق النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي بعدد من الصكوك القائمة وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لجميع ما يضطلع به من أنشطة في المحيطات والبحار، والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها فضلاً عن غيرها من الالتزامات كتلك المبينة في اتفاقية التنوع الأحيائي، والنداء الذي أصدره مؤتمر قمة التنمية المستدامة من أجل تطبيق نهج يراعى تكامل النظام الإيكولوجي بحلول عام ٢٠١٠.

(ب) تشجيع الدول على أن تتعاون وتنسق جهودها وتقوم بشكل فردي أو جماعي، حسب الاقتضاء، باتخاذ جميع التدابير التي تتفق مع القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك السارية للتصدي للآثار الحاصلة في النظم الإيكولوجية البحرية في المناطق الواقعة ضمن حدود ولايتها القضائية وما بعدها، مع مراعاة سلامة النظم الإيكولوجية المعنية؛

٦- وبالرغم من أنه ليس للنهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي تعريف متفق عليه عالمياً حيث يفسر على نحو يختلف باختلاف الظروف، فقد اقترح أن تدعو الجمعية العامة الدول إلى أن ترى ضرورة أن تتوفر في النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي جملة من الأمور من بينها ما يلي:

(أ) التشديد على الحفاظ على هياكل النظم الإيكولوجية وسلامة أداؤها وعلى العمليات الرئيسية بغية الإبقاء على ما فيها من منافع وخدمات؛

(ب) تطبيق النهج في مساحات جغرافية محددة وفقاً لمعايير إيكولوجية؛

(ج) التشديد على تفاعل الأنشطة البشرية والنظام الإيكولوجي والتفاعل فيما بين عناصر النظام الإيكولوجي وفيما بين النظم الإيكولوجية؛

(د) مراعاة ما ينشأ خارج حدود المنطقة المحددة المشمولة بالإدارة من عوامل قد تؤثر في النظم الإيكولوجية البحرية لتلك المنطقة؛

(هـ) بذل قصارى الجهود لتحقيق توازن بين الأهداف المجتمعية المختلفة؛

(و) أن يكون شاملاً مع إشراك أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ والإدارة؛

(ز) الاعتماد على أفضل المعارف المتاحة بما في ذلك المعلومات التقليدية والمعلومات التي تأخذ بها الشعوب الأصلية والمعلومات العلمية، والقدرة على التكيف وفقاً للمعارف والخبرات الجديدة؛

(ح) تقييم المخاطر وإتباع النهج التحوطي؛

(ط) الاستعانة بعمليات متكاملة لصنع القرار وبإدارة ذات علاقة بأنشطة وقطاعات متعددة؛

(ى) العمل من أجل أن يجري حيثما أمكن، إصلاح النظم الإيكولوجية الآيلة إلى الاضمحلال؛

- (ك) تقييم الأثر المتراكم في النظم الإيكولوجية البحرية نتيجة الأنشطة البشرية المتعددة؛
- (ل) مراعاة المناظير الإيكولوجي، والاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، والقانوني، والتقني؛
- (م) العمل على تحقيق التوازن المناسب بين أنشطة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي البحري، والعمل على تحقيق التكامل بينهما؛
- (ن) العمل من أجل الحد من الآثار غير المواتية الناشئة عن الأنشطة البشرية في النظم الإيكولوجية البحرية، والتنوع الأحيائي البحري، وبخاصة النظم الإيكولوجية النادرة والمهشة؛
- ٧ - ودعي إلى أن تقترح الجمعية العامة إمكان إنجاز تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي من خلال جملة أمور من بينها ما يلي:
- (أ) إدراج النهج في السياسات والخطط الإنمائية عند وضعها،
- (ب) تشجيع ودعم البحوث البحرية العلمية في المناطق الواقعة في نطاق الولاية القضائية أو خارجها وفقا للقانون الدولي؛
- (ج) الإلمام، من خلال زيادة البحوث، بأثر تغير المناخ على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية ووضع استراتيجيات إدارية للحفاظ على قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على تحمل التقلبات المناخية وتحسين تلك القدرة؛
- (د) الإلمام، من خلال زيادة البحوث، بآثار الضجيج تحت سطح الماء في النظم الإيكولوجية البحرية وأخذها في الاعتبار؛
- (هـ) عند الاقتضاء، تعزيز منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية، وتكييف ولاياتها وتحديث عملياتها وفقا للقانون الدولي؛
- (و) القيام وفقا للقانون الدولي بتعزيز وتحسين التنسيق داخل الدول وفيما بينها وبين المنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات البحوث والاستشارات العلمية الإقليمية، والأجهزة الإدارية؛
- (ز) التنفيذ الفعال والكامل لولاية المنظمات المتعددة الأطراف القائمة بما فيها المنظمات المنشأة عملا باتفاقية قانون البحار؛

(ح) تطبيق مبادئ ريو والاستعانة بمجموعة كبيرة من الأدوات الإدارية للحفاظ على التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام، على أن تشمل فيما تشمل أدوات إدارية متكاملة لقطاعات محددة في مناطق محددة حسب كل حالة وبالاعتماد على أفضل مشورة علمية متاحة واتباع النهج التحوطني والاتساق مع القانون الدولي.

(ط) تحديد وإشراك أصحاب المصلحة لتعزيز التعاون؛

(ي) نهج قطاعية وإدارة وتخطيط متكاملان على عدة صعد بما في ذلك عبر الحدود، وفقا للقانون الدولي؛

(ك) إدارة فعالة ومتكاملة وشاملة لعدة قطاعات؛

(ل) المضي قدما في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بما في ذلك جملة أمور كالقضاء على الممارسات الضارة في مجال صيد الأسماك، وإقامة شبكات من المناطق البحرية المحمية، على نحو يتسق مع القانون الدولي ويستند إلى المعلومات العلمية، بما في ذلك شبكات جيدة التمثيل بحلول عام ٢٠١٢، وإغلاق بعض المناطق في فترات زمنية محددة لحماية مناطق التفريخ وأوقاته؛ والاستخدام السليم في التخطيط للأراضي والأحواض الساحلية وتحقيق التكامل في إدارة المناطق الساحلية والمناطق البحرية في القطاعات الأساسية؛

(م) القيام، وفقا للتشريعات الوطنية والقانون الدولي، بوضع تقييمات جديدة للأنشطة البحرية التي يرجح أن يكون لها تأثير هام في البيئة؛

٨ - وأقترح أن تدعو الجمعية العامة الدول إلى أن تعتبر أن تحسين تطبيق نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي سيتطلب جملة أمور من بينها ما يلي:

(أ) بناء القدرات من خلال التكنولوجيا ونقل المعارف والمهارات وبخاصة إلى البلدان النامية بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية الساحلية فضلا عن تبادل المعلومات والبيانات والدروس المستخلصة، وبناء القدرات لدعم البحوث العلمية، وإدارة المعلومات وتبادل الرصد، والمراقبة، والتقييم والإبلاغ وكذلك، من خلال إرشاد الجمهور وثقافته؛

(ب) تتضمن خطوات وضع نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي تحديد المناطق المشمولة بالإدارة الإيكولوجية؛ وتقييم سلامة النظم الإيكولوجية، ووضع المؤشرات؛ وتحديد الحدود الرئيسية القصوى لمدى تحمل البيئة؛ والرصد، والمراقبة، والإشراف، والإبلاغ وتكييف التدابير الإدارية، حسب الاقتضاء؛

- (ج) رصد حالة النظم الايكولوجية بالاستعانة بنظم جمع البيانات وتحليلها وإعداد نماذج تتعلق بها لإثراء نهج الإدارة المستقبلية؛
- (د) التصدي للأنشطة والضغط التي تقود إلى آثار معاكسة في النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك التلوث البري، والإفراط في الصيد، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والمصيد العرضي للأنواع المهددة بالانقراض، والتلوث البحري، وإغراق النفايات، والتدمير المادي للموائل وتدهورها، وإدخال أنواع توسعية؛
- (هـ) القيام بشكل متكرر بوضع نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي مع التشديد على الإدارة المتكاملة للاستخدامات البشرية للمحيطات وهو ما يمكن تحقيقه من خلال جملة أمور منها أن يكون ذلك عن طريق تعزيز التعاون والتشارك فيما بين الأدوات والهيئات ومؤسسات البحوث والاستشارات العلمية القائمة؛
- (و) إجراءات محددة المهدف للتصدي للأسباب الجذرية للأنشطة التي يمكنها أن تقوض حفظ النظم الإيكولوجية البحرية وسلامتها؛
- (ز) سد الثغرات الحاسمة القائمة في المعارف ومعالجة أوجه عدم التيقن؛
- (ح) إذكاء وزيادة وتعزيز وعي الجمهور وشحن الإرادة المؤسسية والسياسية؛
- (ط) تحسين التعاون والتشارك فيما بين المنظمات الدولية، بما في ذلك تحسين الصلات بين منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية والمنظمات ذات الصلة بالشؤون البحرية وتشجيع جميع الدول التي تشارك سفنها في مصيد أسماك تنظمه إحدى منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية أو ترتيب للتعاون على أن تنضم إلى عضوية تلك المنظمة أو تشارك في ذلك الترتيب، على أن تقيم لهذا الغرض آليات تشجع على إشراك الدول غير الأعضاء؛
- (ي) وضع آليات لرصد واستعراض سلامة النظام الإيكولوجي ومدى فعالية الإدارة؛
- (ك) نشر المعلومات على الجمهور بشأن الأنشطة التي تؤثر سلبا في النظم الإيكولوجية وبيئة المحيطات والمنتجات المرتبطة بها؛
- (ل) القيام، حسب الاقتضاء، بتحسين الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة لدعم وتسهيل اتباع النهج التحوطي والنهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي؛

(م) جمع المعايير العلمية والإيكولوجية للاستعانة بها في جملة أمور كتحديد المناطق البحرية المحمية.

٩ - ويقترح أن تحيط الجمعية العامة علماً بمسائل الخيارات الممكنة، والنهج وعملية المتابعة المبكرة التي ناقشها الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتعلقة بالحفاظ على الاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي في المناطق الواقعة في نطاق الولاية القضائية وخارجها.

الجزء باء

موجز المناقشات الذي أعده الرئيس المشارك

البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

١٠ - أشار الاجتماع السابع للعملية التشاورية إلى وثائق الدعم الرسمية: التقرير السنوي للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/61/63)، صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح للاجتماع (A/AC.259/L.7)، وكذلك رسالة من كندا (A/AC.259/16).

١١ - وافتتح الاجتماع الرئيس المشارك، كريستيان ماكيرا (شيلي) ولورين ريدجواي (كندا)، التي لخصت في بيانها الاستهلاكي برنامج عمل الاجتماع السابع فضلا عن مقترحات الرئيسين المشاركين بشأن كيفية تنظيم الأعمال وبخاصة كيفية العمل فيما يتعلق بالنظر في مشاريع العناصر. وفي هذا الصدد، اقترح الرئيس أن يتم تحت قيادة رينيه سوفيه من كندا، إنشاء فريق لأصدقاء الرئيس مفتوح باب العضوية يجري مناقشة أولية بشأن تلك المشاريع المقترحة من الرئيسين وذلك، قبل النظر فيها في جلسة عامة في ١٦ حزيران/يونيه.

١٢ - ووافق الاجتماع على التنظيم المقترح للأعمال فضلا عن صيغة وجدول الأعمال المؤقت المشروح للاجتماع السابع (A/AC.259/L.7)، اللذين تم اعتمادهما بعد ذلك.

١٣ - وحضر الاجتماع ممثلون عن ١٠١ دولة، و ٢٤ من المنظمة الحكومية الدولية والهيئات الأخرى و ١٦ منظمة غير حكومية.

البند ٣ من جدول الأعمال: تبادل عام للآراء بشأن مجالات الاهتمام والإجراءات المطلوب اتخاذها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالقضايا التي نوقشت في الاجتماعات السابقة

١٤ - تناولت الوفود أثناء نقاش البند ٣ من جدول الأعمال مجال التركيز المعنون "النُهُج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي والمحيطات" إلى جانب مسائل أخرى، من بينها المسائل

التي نوقشت في الاجتماعات السابقة. ويرد في الفقرات من ٢٠ إلى ١٠٣ أدناه فحوى المناقشات العامة والمناقشات التي دارت في حلقة النقاش والتي تناولت مجال التركيز.

١٥ - وفي ما يلي المسائل الأخرى التي بحثت في مجرى المناقشات:

تقرير الأمين العام

١٦ - أعرب عدد من الوفود عن تقديره للأمين العام وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على تقرير الأمين العام المعنون "المحيطات وقانون البحار" (A/61/63). وسلطت هذه الوفود الضوء على الطابع الشامل الذي اتسم به التقرير وعلى الأهمية الخاصة التي مثلها الفصل المعنون "النُهُج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي والمحيطات" للنقاشات التي شهدتها الاجتماع. غير أن أحد الوفود أشار إلى أن التقرير لم يتناول بما فيه الكفاية مسألة تطبيق نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي على الصعيد العالمي.

العملية التشاورية

١٧ - أشارت وفود إلى أن العملية التشاورية تطورت عبر السنين فأضحت متندى رفع إلى حد كبير من مستوى فهم المجتمع الدولي للمسائل الشاملة لعدة قطاعات وساعد على زيادة التنسيق والتعاون بين الوكالات. كما أن نتائج العملية التشاورية ساهمت في المفاوضات التي أجرتها الجمعية العامة لاعتماد قراراتها المتعلقة بـ "المحيطات وقانون البحار" و "استدامة مصائد الأسماك".

التطورات التي حدثت مؤخرا فيما يتعلق بالشحن الدولي

١٨ - أطلع ممثل المنظمة البحرية الدولية المجتمعين على الصكوك القانونية التي اعتمدها المنظمة، من بينها خطة المراجعة الطوعية للدول الأعضاء في المنظمة، وصكوك أخرى دخلت حيز النفاذ منذ انعقاد الاجتماع السادس للعملية التشاورية. وأشار إلى بطء عملية التصديق على بعض اتفاقيات المنظمة والانضمام إليها وإلى ضرورة اتخاذ الدول التدابير اللازمة لكفالة إدخالها حيز النفاذ على وجه السرعة. كما ذكر أن المنظمة منكبّة حاليا على وضع صك ملزم قانونيا يتعلق بإعادة استخدام السفن القديمة وعلى مراجعة المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن وبرتوكولها لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨. وفي ما خص الحطام البحري ومعدات صيد الأسماك الرمية في البحر، أعلن أن المنظمة تتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار مشروع ينفذه مرفق البيئة العالمية للتخلص من الحطام البحري. وأبلغ المجتمعين كذلك أنه تم إطلاع مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة على قرار جمعية المنظمة (A.979(24) المتعلق بـ "أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في المياه القريبة من شواطئ الصومال"، وقد أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً بهذا الشأن في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦. وختم كلمته قائلاً إن المنظمة قامت، استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٤٠/٥٨ و ١٤/٥٨، بعقد اجتماع تشاوري مخصص ضم كبار ممثلي المنظمات الدولية لبحث مسألة "الصلة الحقيقية"، وإن التقرير الصادر عن الاجتماع سيحال إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

١٩ - وفي هذا الصدد، ذكرت عدة منظمات غير حكومية أن الاجتماع السادس للعملية التشاورية قد أكد أن عدم اضطلاع دولة العلم بمسؤولياتها وعدم احترامها لها فعلياً يشكلان ثغرة خطيرة في مجال إدارة شؤون المحيطات الشاملة بفعالية وعائفاً جسيماً في درب مساهمة صيد الأسماك بطريقة مسؤولة في التنمية المستدامة. وبالتالي، اعتبرت هذه المنظمات أن التقرير المذكور أعلاه الذي أعده الاجتماع التشاوري المخصص من شأنه أن يستفيد من بحث أكثر تفصيلاً لهذا الأمر يجري في الاجتماع التاسع للعملية التشاورية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨.

مجال التركيز: النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي والمحيطات

٢٠ - نوقش مجال التركيز - النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي والمحيطات - بعمق في أربعة أجزاء من حلقات النقاش (وتألف جزء واحد من قسمين) وفي الاجتماع العام، وذلك أثناء النظر في بندي جدول الأعمال ٣ و ٤. وتولى المحاضرون في حلقة النقاش بدء النقاشات في كل جزء من أجزاء حلقات النقاش. ونُشرت قبل الاجتماع وعلى موقع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار شبكة الإنترنت خلاصات لمعظم أجزاء النقاش التي قدمها المحاضرون مشفوعة بمبادئ توجيهية/وجهات نظر محتملة مخصصة لهم تولى إعدادها الرئيسان المتشاركان. ونظراً للقيود المفروضة على حجم الوثائق، تعذر إدراج موجزات عروض المحاضرين في هذا التقرير. ويمكن الاطلاع على عروض المحاضرين وخلاصاتها عن طريق موقع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار شبكة الإنترنت على العنوان التالي: www.un.org/depts/los/consultative_process/consultative_process.htm. وتم في كل جزء من أجزاء حلقات النقاش تقديم أربعة عروض أعقبتها مرحلة مباشرة من الأسئلة والأجوبة والنقاش، قامت أثناءها دول بطلب إيضاحات من المحاضرين أو بالإدلاء ببيانات عن العروض و/أو عن تبعاتها.

١ - عروض المحاضرين

٢١ - أثناء الجزء الأول لحلقات النقاش الذي تناول مسألة "تبيد الغموض الذي يكتنف المفهوم وإدراك آثاره"، وصف سلفاتورى أريكو، المختص في برنامج التنوع الأحيائي في شعبة العلوم الإيكولوجية وعلوم الأرض التابعة لليونسكو، اللبنة الأساسية التي يقوم عليها نهج تكاملي عريض القاعدة يراعي تكامل النظام الإيكولوجي والعناصر المؤاتية لذلك، وشدد على أهمية دمج النهج الإدارية الحالية في خطة شاملة يتمحور إطارها المركزي حول النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي، وأكد على ضرورة تبيان جميع أصحاب المصلحة ومصالحهم وتوقعاتهم بدقة. وشرح سايمون كريس، مدير البرنامج البحري العالمي في الصندوق العالمي للطبيعة، كيفية مقارنة الصندوق وتعريفه لإدارة المحيطات المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي، واقترح ١٢ مبدأ توجيهيا وخطوة يمكن أن تساعد على وضع هذه الإدارة موضع التطبيق، ما يمكن من إعادة النظم الإيكولوجية والأنواع المهددة بالانقراض وما يرتبط بها من أنواع إلى ما كانت عليه ومن استعادة المحيطات صحتها ومن حمايتها. وتحدث هيرويوكي ماتسودا، البروفسور في كلية علوم البيئة والمعلومات في جامعة يوكوهاما الوطنية في اليابان عما تتركه إدارة المحيطات المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي من آثار في المعايير التقليدية المعتمدة لوضع نماذج عن إدارة مصائد الأسماك، فأوضح وجهة نظره التي تفيد أن الغلة القصوى المستدامة المعهودة التي تشكل أحد معايير التخطيط المشار إليها كمرجع في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تتجاهل خصائص معينة للنظام الإيكولوجي من قبيل تقلبه وسماته الدينامية وتعقده وكيفية تأثر الأنواع الموجودة فيه من حيث تطورها، وبذا قد يتعذر تنفيذ النهج المتمثل في إدارة المحيطات المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي. وقام ستيفن مورواوسكي، مدير البرامج العلمية ورئيس المستشارين العلميين في الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية، بعرض عشرة تصورات خاطئة سائدة بشأن اعتماد نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في إدارة المحيطات، وأشار، عبر جمعه هذه المغالطات والوقائع التي تناقضها، إلى أنه يمكن تطبيق هذا النهج بطريقة أكثر سهولة ويسراً مما يمكن تصوره في بعض الأحيان.

٢٢ - وأثناء الجزء الثاني لحلقات النقاش الذي تناول مسألة "الانتقال إلى مرحلة التنفيذ: الآثار المترتبة على العناصر التمكينية"، قام جيك رايس، مدير الأمانة الاستشارية العلمية الكندية التابعة لإدارة مصائد الأسماك والمحيطات في كندا، بوصف مدى الجاهزية العلمية لتطبيق إدارة المحيطات المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي، وشدد على ضرورة دمج مختلف الثقافات والتقنيات التي يستند إليها القطاع في إسداء المشورة العلمية مع تلك المعتمدة في العلوم البيئية، لصياغة مشورة متفق عليها ومتكاملة وموضوعية ومحيدة، ولتيسير إجراء

عمليات تقييم بحريّة متكاملة وعالمية أو إقليمية على حد سواء عبر أفرقة واسعة النطاق تضم خبراء مستقلين في السياسات العامة لكنهم يتلقون الدعم من الحكومات. وركز سيرج غارسيا، مدير شعبة موارد مصائد الأسماك في إدارة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، على النظم الإيكولوجية ومصائد الأسماك كمثال على دور النهج القطاعية، فوصف كيفية تطور النهج المعتمدة في إدارة مصائد الأسماك إذ أنها أصبحت تشتمل على اعتبارات النظام الإيكولوجي، وعرض كيفية تطور تطبيق هذه النهج خلال السنوات الخمس الأخيرة وبيّن المجالات التي تستدعي المزيد من الجهود، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع تقديم الدعم الشديد إلى البلدان النامية. وركز مايكل أوتول، رئيس المستشارين الفنيين في برنامج النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار بنغيلا، على دور أطر التخطيط المتكاملة على صعيد النظام الإيكولوجي ككل، فوصف البرنامج الذي هو مبادرة مشتركة اتخذتها حكومات أنغولا وجنوب أفريقيا وناميبيا ورعاها مرفق البيئة العالمية، وأوضح كيف أن إطار هذا البرنامج التنفيذي المتعددة القطاعات الذي أنشئ بعد مشاورات شاملة أجراها أصحاب المصلحة، ضم ثماني وزارات ذات مسؤوليات عن مصائد الأسماك، والبيئة، والمعادن، والمناجم والنفط. أما جون ريتشاردسن، رئيس فرقة العمل المعنية بالسياسات البحرية التابعة للمديرية العامة لشؤون مصائد الأسماك والشؤون البحرية في المفوضية الأوروبية، فقد سلط الضوء على اعتماد نهج لوضع استراتيجية تشاورية متعددة القطاعات لها أهمية لتطبيق إدارة المحيطات المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي، بوصفه استحداث استراتيجية الاتحاد الأوروبي المواضيعية المتعلقة بحماية وحفظ البيئة البحرية والورقة الخضراء لسياسة عامة بحرية تعتمد في المستقبل.

٢٣ - وأثناء الشطر الأول من الجزء الثالث من حلقات النقاش تناول ”الدروس المستفادة من تنفيذ النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي على الصعيد الوطني في البلدان المتقدمة النمو“، قدم كامبل ديفيس، رئيس العلماء الباحثين في قسم بحوث البحار والغلاف الجوي التابع لمنظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية، لمحة عامة عن كيفية تطبيق أستراليا إدارة المحيطات القائمة المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي عن طريق نُهج تخطيط إقليمية من مثل إقامة حديقة غرايت بارير البحرية للشعاب المرجانية (Great Barrier Reef Marine Park) والخطة البحرية الإقليمية الجنوبية الشرقية، وعبر إدارة مصائد الأسماك بطريقة تقوم على حماية النظام الإيكولوجي. ووصف كاميل ماجو، مدير فرع حفظ النظم الإيكولوجية البحرية التابع لإدارة مصائد الأسماك والمحيطات في كندا، الإطار والذين أعدتهما كندا للمضي قدما بعملية تطبيق نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في إدارة المحيطات وذلك عبر ترسيم النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في المحيطات، وتبيان المحاذير والدروس المستفادة حتى

تاريخه. ووصف إريك أولسن، العالم الباحث في معهد البحوث البحرية في النرويج، خطة الإدارة المتكاملة الجديدة المعتمدة في الجزء النرويجي من بحر بارينتس، وبين كيف أنها استندت إلى تقييم للآثار الراهنة والمقبلة للأنشطة البشرية على النظام الإيكولوجي. ووصف يوهان سيغريونسون المدير العام لمعهد البحوث البحرية في أيسلندا كيفية تطبيق أيسلندا لنهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك استناداً إلى إدارة كل نوع من الأنواع على حدة، وذكر أن من شأن هذا النهج أن يساعد على الانتقال إلى خطة كاملة للإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي.

٢٤ - وأثناء الشطر الثاني من الجزء الثالث الذي تناول "الدروس المستفادة من تنفيذ النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي على الصعيد الوطني في الدول النامية"، أشار كريستيان كاناليس، رئيس قسم تقييم الموارد البحرية في معهد بحوث مصائد الأسماك، إلى أن التجربة الشيلية مع النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي قد بدأت في قطاع صيد الأسماك عبر تنفيذ برامج لجمع البيانات، وبين كيف أن رصد أرصدة الأسماك أتاح المجال لتحديد الكميات المسموح صيدها وتكييف نماذج إدارة مصائد الأسماك بشكل منتظم وفقاً لذلك. وقام نواه إيدشونغ، أحد أعضاء مجلس المندوبين في بالاو، بتسليط الضوء على تاريخ بلاده الطويل في إدارة البيئة البحرية كجزء من ثقافة سكانها الأصليين، لا سيما في مجال الشعاب المرجانية وأنواعها، لكنه أشار إلى أنه اتضح لبالاو، نتيجة لبيضاض المرجان المفاجئ، أنه ما عاد يمكنها الاعتماد على المعارف والممارسات المحلية دون سواها لاستثمار الموارد البحرية بل أصبح عليها أيضاً اللجوء إلى النهج العلمية والإدارية الحديثة. وأوضح طوتّي ويجي، أحد كبار العلماء في وكالة بحوث مصائد الأسماك والبحار في إندونيسيا، أن الغرض من خطة بالي للعمل التي اتفق عليها في عام ٢٠٠٥ الوزراء المعنيون بالمحيطات في منتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كان تقديم الدعم السياسي الرفيع المستوى عبر اعتماد إطار استراتيجي شامل لانتخاذ خطوات كبيرة ولمموسة لإقامة توازن بين الاستثمار المستدام للموارد البحرية وحماية البيئة مع استدامة النمو الاقتصادي والمجتمعات المحلية، وشملت كل هذه الأمور نهجاً مراعية لتكامل النظام الإيكولوجي في إدارة السواحل والمحيطات ومواردها. ووصف بورفيرلو ألفاريس توريس، وزير البيئة والموارد الطبيعية في المكسيك، السياسة الجديدة التي تعتمد في البلاد وذكر أن العملية التي يضطلع بها لسن قوانين بشأن تخطيط كيفية استثمار البحار في خليج كاليفورنيا تقوم على التشارك والتكامل وتضم هياكل إدارية معقدة لكي تتولى معالجة طائفة متنوعة من الأخطار التي تتهدد النظام الإيكولوجي.

٢٥ - وأثناء الجزء الرابع الأخير الذي تناول مسألة "التعاون الدولي على تنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي على الصعيدين الإقليمي والعالمي"، وصف الآن سيمكوك، الأمين التنفيذي للجنة المعنية باتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي، كيفية استحداث اللجنة نهجاً يراعي تكامل النظام الإيكولوجي وما يتضمنه وكيفية وضعه موضع التطبيق ودور الأهداف النوعية الإيكولوجية في قياس فعاليته. وقدم أندرو كونستبل، المشرف على برنامج بمركز البحوث التعاوني المعني بمناخ أنتاركتيكا وبالنظم الإيكولوجية، في أستراليا، وشعبة أنتاركتيكا الأسترالية، إدارة البيئة والتراث، للكونمولث الأسترالي، بأستراليا، وصفا لتطور تطبيق النهج التحوطي والنهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي والأهداف التشغيلية، وبرامج وأساليب جمع البيانات لمعالجة أوجه الغموض، وأنشطة الامتثال والإنفاذ للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. وقدم تيم أدامز، مدير شعبة الموارد البحرية، في أمانة جماعة المحيط الهادئ، وصفا للبنية المؤسسية لمجلس الوكالات الإقليمية في المحيط الهادئ، وخطة منطقة المحيط الهادئ، والإجراءات التي تتخذها الوكالات الحكومية الدولية في منطقة جزر المحيط الهادئ لمساعدة البلدان على تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي، ولا سيما في مجال إدارة مصائد الأسماك. وقدم تشوا ثيا - إنغ، مدير مكتب البرامج الإقليمية، التابع لمنظمة الشراكات في مجال الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، وصفا لهيكل منظمته ومنطقة عملياتها الواسعة، والتحديات الخاصة التي يجري مواجهتها في المنطقة وكيف استخدمت الإدارة المتكاملة للسواحل لتعبئة الشراكات فيما بين القطاعات الرئيسية، بالتشديد على دور المشاريع الإرشادية في بناء نهج تدريجي لأطر وبرامج أوسع وأكثر تطوراً.

٢ - الجلسات العامة وحلقات المناقشة

(أ) هدف نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي

٢٦ - كان هناك تقارب كبير في الآراء فيما بين الوفود بشأن عدة جوانب لمجال التركيز. وأولت الوفود عموماً أهمية كبيرة لنهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي لإدارة المحيطات وسعت إلى إحراز تقدم في استيعاب المفهوم وتطبيقه. وتم التشديد على أن استدامة النظم الإيكولوجية البحرية الطويلة الأجل تشكل أولوية عليا وأن المجتمع الدولي عليه أن يدرج على وجه السرعة النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي لإدارة المحيطات، بالنظر إلى تزايد الضغط على النظم الإيكولوجية البحرية وإلى تراكم الأدلة على التدمير الفعلي. وشُدّد على أن النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي يشتمل على إدارة قطاعية مسؤولة في سياق النظم الإيكولوجية، وكذلك تكامل أنشطة شاملة لعدة قطاعات. وفي هذا الصدد، أشارت

عدة وفود إلى أن ثمة حاجة ملحة لتنفيذ نهج لمصائد الأسماك يراعي تكامل النظام الإيكولوجي.

٢٧ - ولاحظت الوفود أن النهج التي تراعي تكامل النظام الإيكولوجي ضرورية للتنمية المستدامة للمحيطات، بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به المحيطات في دعم الحياة وفي التحكم في المناخ والدورات الهيدرولوجية، وفي توفير موارد حيوية لضمان الرفاه والازدهار الاقتصادي والأمن الغذائي، ومن ثم المساعدة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لأشد الناس فقرا على وجه الخصوص. وأشار عدد من الوفود إلى أن تطبيق الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي ينبغي أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية بالمناطق الساحلية، والمواءمة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، واستخدام الموارد البحرية وحفظها على نحو مستدام، والعدالة الاجتماعية.

٢٨ - وفيما يخص هدف نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي، أشارت عدة وفود إلى أن الهدف من النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي هو إدارة التفاعل بين القيم والمصالح البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تتعارض في كثير من الأحيان، بغرض الحفاظ على تكامل بنية النظم الإيكولوجية وأدائها، مع السماح في نفس الوقت بالاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية. ويوفر النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي لإدارة الأنشطة البشرية إطارا للتخطيط والإدارة للموازنة بين أهداف الحفظ والاستخدام المستدام.

٢٩ - وأكدت عدة وفود أن النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي ينبغي أن تعالج إدارة الأنشطة البشرية التي تؤثر على المحيطات والبحار، وليس إدارة النظم الإيكولوجية في حد ذاتها.

(ب) الأنشطة البشرية والضغوط التي تؤثر في النظم الإيكولوجية البحرية

٣٠ - أبرزت عدة وفود الحاجة إلى تنسيق إدارة المخاطر المتعددة، وكذلك الحاجة إلى تقييم آثار كافة الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية. وتمثل أحد التحديات الخاصة التي أُشير إليها في هذا الصدد في تقييم الآثار التراكمية للأنشطة البشرية ومعالجتها.

٣١ - وفيما أبرزت عدة وفود مصائد الأسماك بوصفها إحدى الأنشطة الرئيسية التي تؤثر على النظم الإيكولوجية البحرية، لوحظ في الوقت نفسه أن جميع الأنشطة البشرية تقريبا تؤثر في النظم الإيكولوجية البحرية وأن التركيز على مصائد الأسماك فحسب لن يفضي إلى إدارة ملائمة مراعية لتكامل النظام الإيكولوجي. وجرى التشديد على أهمية اعتماد نهج

يراعي تكامل النظام الإيكولوجي يشمل كل القطاعات ولا يركز فقط على حفظ مصائد الأسماك وإدارتها.

٣٢ - والأنشطة والضغوط الأخرى التي جرى تحديدها على أنها قد تهدد النظم الإيكولوجية البحرية هي الأنشطة البرية، واستغلال النفط والغاز، والتلوث الناجم عن السفن، والبحث العلمي البحري، والسياحة، وإدخال الأنواع الغريبة التوسعية، وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، أبرزت عدة وفود مسألة إلقاء النفايات المتعمد والتلوث الناجم عن السفن المتورطة في نقل النفايات أو غيرها من المواد الخطرة عبر الحدود، على أنها قضايا كان ينبغي أن تعالج بالقدر الكافي في الاجتماع. وذكرت أن أنشطة السفن في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية وخارجها تتطلب الرصد الدقيق لدى وضع وتنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي.

٣٣ - وأشار إلى أن الإدارة التي تراعي تكامل النظام الإيكولوجي تتيح أيضا فرصة لمعالجة الأخطار الناشئة التي تهدد المحيطات. وفي هذا الصدد، أشار العديد من الوفود إلى أثر ضجيج المحيطات على البيئة البحرية وإلى الحاجة إلى النظر في أثره التراكمي في سياق النهج التي تراعي تكامل النظام الإيكولوجي لإدارة المحيطات. ودعا أحد الوفود الدول إلى تضافر الجهود المبذولة في مجال تبادل المعلومات بشأن أثر التلوث الضوضائي وشددت على أن المسؤولية الرئيسية عن الحد من هذه الظاهرة تقع على عاتق الدول. وجرت الإشارة إلى الحاجة إلى إجراء الدراسات المشار إليها في الفقرة ٨٤ من قرار الجمعية العامة ٣٠/٦٠. كما جرت الإشارة إلى أن النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي يستدعي أن يقوم تقييم الآثار الناجمة عن الضوضاء على التمييز بين مختلف أنواع الضوضاء، مثل الضوضاء الناجمة عن النقل البحري، أو استغلال النفط والغاز، أو الدفاع، وتقييم آثار الضوضاء على العناصر الرئيسية للنظام الإيكولوجي. ولاحظ أحد الوفود أنه في حالة بحر بارنتس، جرى تقييم آثار الضوضاء الناجم عن النقل البحري والصيد بالشباك المخروطية وصيد الأسماك لكن لم يتبين أن هذه الآثار كانت ذات بال.

(ج) الإطار القانوني وإطار السياسات

٣٤ - شدّد عدد من الوفود على أن اتفاقية قانون البحار وفرت الإطار العام للمناقشات بشأن النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي وبشأن المحيطات، حيث شكلت الإطار القانوني الذي يجب أن ينظر من خلاله إلى جميع الأنشطة في المحيطات وفي البحار. وتشير ديباجتها إلى أن مشاكل الحيز المحيطي وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل. وشدّد على

الحاجة إلى الحفاظ على تكامل الاتفاقية إلى جانب الحاجة إلى إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل والفعال لأحكامها. وفي هذا الصدد، شُدِّد على حاجة البلدان النامية إلى بناء القدرات.

٣٥ - وأشار وفد أحد البلدان التي ليست طرفا في الاتفاقية إلى أنه ينظر إلى أحكام الاتفاقية على أنها تشكل القانون الدولي العرفي إذا ما اعترف بها صراحة من خلال إدراجها في التشريعات الوطنية. غير أنه شارك في المناقشات بروح من التعاون لأغراض منها تمكينه من تعزيز وتحسين الإدارة الشاملة لمناطقه الساحلية والبحرية.

٣٦ - وأشارت عدة وفود إلى أن النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي يتجلى بالفعل في مختلف الصكوك الدولية أو يرد تعريفه فيها، ومن الأمثلة على ذلك اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، المتعلق بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال ("اتفاق الأمم المتحدة للأرصد السمكية")، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، وإعلان ريكيافيك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري، واتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا. كما أشير إلى أن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ تشجع جميع الدول على تطبيق النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي بحلول عام ٢٠١٠. كما أشير إلى الأعمال الهامة المتعلقة بالنهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي والمنجزة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، في إطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية، وفي بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأشار أحد الوفود أيضا إلى الأنشطة التي تضطلع بها السلطة الدولية لقاع البحار. وأشارت بعض الوفود أيضا إلى أهمية برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية واستعراضه أثناء الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الثاني المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في بيجين. وإضافة إلى ذلك، قدمت عدة دول أمثلة عن كيفية إدراجها نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في تشريعها الوطنية وفي سياساتها الوطنية المتعلقة بالمحيطات والبحار.

٣٧ - ولاحظ ممثل أمانة اتفاقية التنوع الأحيائي أنه في عام ٢٠٠٤، وضعت الاتفاقية مبادئ توجيهية تنفيذية من أجل النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي. وأوضح أن الاتفاقية تشجع الدول على اعتماد نهج مواضيعي لدى تقديم التقارير عن المياه والتنوع الأحيائي مثلا، وأن الكتاب المرجعي للاتفاقية يعرض هذه المعلومات إلى جانب قاعدة بيانات عن دراسات الحالة على موقعها على الشبكة العالمية. وفي المؤتمر الثامن للأطراف، طلب إلى الحكومات تحديد الأنشطة التي لها آثار سلبية على التنوع الأحيائي وتقديم دراسات حالة

لإظهار نجاح النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي، بغرض استعراضها في المؤتمر التاسع للأطراف في عام ٢٠٠٨.

٣٨ - وأشار ممثل المنظمة البحرية الدولية إلى أن العديد من صكوك المنظمة وأنشطتها تساهم في تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن، ١٩٧٣/١٩٧٨، والاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها، وكذلك تحديد المناطق البحرية الشديدة الحساسية، حيث يمكن تطبيق تدابير إضافية للحماية بغرض حماية النظم الإيكولوجية الواهية.

٣٩ - وشدد ممثل المنظمة الهيدروغرافية الدولية على أهمية الهيدروغرافيا بالنسبة للنهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي للإدارة. وتساهم البيانات الهيدروغرافية التي تجمع باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وطبقا لمعايير حددتها المنظمة الهيدروغرافية الدولية، في إثراء المعلومات البحرية التي تحد من خطر الحوادث البحرية إلى حد كبير. وقد تكون هذه البيانات ذات فائدة أيضا لإعداد خرائط الموائل وقد شكلت الإطار المكاني الأساسي بالنسبة لقياسات أخرى من قياسات النظم الإيكولوجية الضرورية للتقييم والرصد. وتم التأكيد على أهمية التنسيق مع السلطات الهيدروغرافية في الدول لتعزيز التعاون في مجال توحيد عملية تجميع البيانات.

٤٠ - وأبلغ ممثل أمانة اتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة في الاجتماع بأن الأطراف في اتفاقية رامسار اعتمدت عدة قرارات بشأن تطبيق نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في المياه الداخلية والمناطق الساحلية. وفي اجتماعها التاسع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اعتمدت الدول الأطراف قرارا يتعلق بمصائد الأسماك والأراضي الرطبة وشددت على الحاجة إلى التعاون بين اتفاقية رامسار ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فيما يخص تنفيذها. وكان ثمة تعليق مؤداه أنه إذا أريد للنهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي النجاح، فإنه من المهم أن تعمل كل من وزارات السياحة والنقل البحري ومصائد الأسماك والبيئة والتنمية جنبا إلى جنب.

٤١ - وجرى أيضا توجيه الانتباه إلى الأعمال الجارية بموجب خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لاعتماد بروتوكول ملحق باتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) بشأن الإدارة المتكاملة للسواحل. وأشار أحد الوفود إلى صكوك أخرى عدا اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، التي نصت على اتباع نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في أنتاركتيكا، وبخاصة بروتوكول مدريد الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا والمتعلق بحماية البيئة، الذي تطرق للتلوث البري والنقل البحري، واتفاقية

تنظيم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية لأنثراكتيكا، التي عاجلت استكشاف المركبات الهيدروكربونية واستغلالها.

(د) تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي

٤٢ - استيعاب المفهوم - اتفقت الوفود على عدم وجود أي تعريف متفق عليه دولياً للنهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي. غير أنه كان من المسلم به بصفة عامة أنه لم يكن من الضروري الاتفاق على تعريف محدد ولا على كم المعلومات الضرورية لتابعته، ولا على الأحكام القيمية التي ينبغي أن يلحقها صناع القرار به. وعرفت الوفود مهمة العملية التشاورية على أنها توسيع نطاق فهم هذا المفهوم ومن ثم النهوض بالإدارة المسؤولة عن البيئة البحرية ومواردها الطبيعية.

٤٣ - وقدم عدد من الوفود فهمها للنهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي استناداً إلى تجربتها. ولاحظت عدة دول أن النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي مكّن من الإدارة المتكاملة للأنشطة البشرية استناداً إلى أفضل ما توصلت إليه العلوم المتوفرة بشأن النظم الإيكولوجية، والتفاعلات الإيكولوجية والنهج التحوطي، بغرض تحقيق الاستخدام السليم والخدمات والحفاظ على تكامل النظام الإيكولوجي (بمعنى بنيته ووظيفته). واعتبر آخرون أن النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي يعني اتخاذ حماية النظام الإيكولوجي كنقطة انطلاق، بحماية النظم الإيكولوجية في مجملها: أي جميع الأنواع الحية، والمجتمعات المحلية ووظائف النظام الإيكولوجي في منطقة معينة، والتزام الحذر عند الانتقال إلى المعرفة. وهذا يعني ضمناً أنه كان ثمة حاجة سلفاً إلى تقييم الأثر لتحاشي إلحاق ضرر لا مبرر له بالبيئة. وسيُسمح بمواصلة الأنشطة فقط إذا لم تتسبب في أي ضرر.

٤٤ - وأشار إلى أنه كان ثمة فهم واسع لهذا المفهوم وأن غياب تعريف متفق عليه دولياً لا ينبغي أن يحول دون تنفيذ الدول للنهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي. وكان هناك بالفعل توافق عام للآراء بشأن مختلف العناصر التي كانت مطلوبة لتنفيذه. وفي هذا الصدد، أشارت عدة وفود إلى أن العلماء وصناع السياسات الوطنية ومديري القطاعات المسؤولين يعرفون النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي حق المعرفة، وأنه قد ورد بالفعل تعريف لهذا النهج في مختلف الصكوك الدولية. وبالتالي، فإن المفهوم حظي بالقبول بالفعل وجرى تطبيقه على نطاق واسع، ومن الأمثلة على تطبيقه في إدارة السواحل. وأشار إلى أنه من المهم أن تعمل كل دولة على صياغة نهجها الخاص بها وأن تتقدم تدريجياً إلى مرحلة التطبيق.

٤٥ - نُهج التنفيذ - شددت الوفود على الحاجة إلى التطرق إلى تنفيذ النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي على نحو متكامل بالنظر إلى أن النظم البحرية مترابطة. غير أنه

تمت الإشارة أيضا إلى أنه ليس هناك طريقة وحيدة لتنفيذ النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي. وجرى التشديد على المرونة، رهنا بالظروف الإقليمية أو دون الإقليمية أو الوطنية أو المحلية.

٤٦ - ودعت معظم الوفود إلى نهج متطور وعملي قابل للتكيف لتنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي. وعلّق العديد من الوفود بأن عدة دول لها تاريخ طويل وتقاليد وثقافة لحماية البيئة البحرية، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة مصائد الأسماك، واقترحت أن تستند النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي إلى هذه الخبرات بتعميق وتوسيع نطاق تطبيقها. وأشار في الوقت ذاته إلى أنه كلما ازداد النقص في المعارف أو نطاق التخطيط أو نهجه، كان من اللازم أن يتسم التخطيط والإدارة بالطابع التحوطي. وذكرت عدة وفود أنه في ضوء النهج التحوطي، ينبغي الآن إظهار الاستدامة البيئية، بما في ذلك عن طريق التقييمات السابقة للأثر البيئي. وفي هذا الصدد، ذكر أحد الوفود أنه اعتمد التشريعات الوطنية التي تطالب بأن تكون خطط إدارة مصائد الأسماك مصحوبة بتقييم رسمي للأثر البيئي.

٤٧ - اتباع نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي فيما يتعلق بمصائد الأسماك. أبرز عدد من الوفود أنه بزيادة تعداد السكان في العالم وزيادة مستويات الدخل، زاد أيضا الطلب على المنتجات البحرية واكتسب الدور الذي تؤديه مصائد الأسماك في الإمدادات الغذائية للعالم أهمية متزايدة بشكل مضطرد. وقد أشار كثير من الوفود إلى ضرورة تحقيق مصائد أسماك مستدامة. وأشار أيضا إلى أن حفظ الموارد الحية البحرية واستخدامها بشكل مستدام يتطلب نهج متكامل وتآزري، يشكل فيه حفظ الأنواع غير المستهدفة بصفة خاصة عنصرا هاما من عناصر الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي.

٤٨ - وقد تناول عدد من الوفود التحديات المتصلة بتنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي بالنسبة لإدارة مصائد الأسماك. وشدد البعض على الافتقار إلى معرفة النظم الإيكولوجية - أثر مصائد الأسماك على النظم الإيكولوجية، والتفاعلات الدينامية داخل النظم الإيكولوجية (التي يرى البعض أنها أخطر ثغرة في المعرفة)، أو أثر النظم الإيكولوجية على مصائد الأسماك. وذكر البعض أن التحديات تكمن غالبا في إدارة التفاعلات بين القيم البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تكون متعارضة، والحفاظ على وحدة النظام الإيكولوجي البحري مع السماح في الوقت نفسه باستخدام الأرصد السمكية بشكل مستدام. وذكر البعض أن معالجة ممارسات صيد السمك على نحو غير مستدام ما زالت هي التحدي الرئيسي. وحدد بعض الوفود أن التحول من الممارسة الحالية المتمثلة في الإدارة

المنصبية على نوع وحيد إلى نُهج تراعي تكامل النظام الإيكولوجي وممارسة الإدارة المنصبة على أنواع متعددة بوصف ذلك تحدٍ رئيسي. وأبرزت وفود أخرى ضرورة بناء القدرات.

٤٩ - وتناول عدد من الوفود العلاقة بين النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي والغلة القصوى المستدامة على النحو المنصوص عليه في المادة ١١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واعتبر البعض أن الغلة القصوى المستدامة تتمشى مع النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي مع تغير الدور والمستوى بوصف ذلك "هدفاً" للإدارة. وأشار البعض إلى أن الغلة القصوى المستدامة هي نقطة مرجعية واحدة من بين نقاط مرجعية محتملة أخرى في مجال الإدارة وأنه ينبغي إتباع نهج لإدارة مصائد الأسماك يركز على أنواع متعددة. وأشار وفد آخر إلى أنه بالرغم من أن الغلة القصوى المستدامة هي علامة مرجعية هامة فإنها ليست قوية في التعامل مع أوجه عدم التيقن وهذا هو السبب في أن الوفد قد أوصى بالإدارة التكيفية للمجموعات.

٥٠ - ووصف بعض الدول التدابير التي اتخذتها على الصعيد الوطني بشكل يتمشى مع النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي. وشملت هذه الإجراءات التي تكونت أيضاً من تدابير تتخذ في المجتمعات المحلية، تقييد ممارسات صيد السمك التدميرية، والإقفال الزمني والمكاني، فضلاً عن تدابير الرصد والرقابة والمكافحة. وذكرت معظم الوفود أن تطبيق النهج التحوطي هو جزء لا يتجزأ من النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي بالنسبة للإدارة، وأن هذه الاعتبارات يجري تنفيذها حالياً لمعالجة عدم التيقن في إدارة مصائد الأسماك.

٥١ - تحديد النظام الإيكولوجي المقرر معالجته. أشير إلى أنه خلال المراحل الأولية لوضع تفاصيل نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي، تشمل عوامل النجاح الحاسمة تحديد النظام الإيكولوجي الذي ستجري معالجته وتحديد المتغيرات الرئيسية لهذا النظام لكي يتسنى توفير القدرة على رصد التغير. وذكر بعض الوفود أن أنسب نطاق لقيام الدول بتنفيذ النهج المراعية لتكامل النظم الإيكولوجية هو مناطقها الساحلية والمناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لها، وأنه ينبغي إتباع نهج إقليمية بالنسبة للمناطق التي تقع خارج الولاية الوطنية. واعتبرت وفود أخرى أن النهج الإقليمية غير كافية (انظر أيضاً الفقرات ٨٩-١٠٣).

٥٢ - دور العلم. ذُكر أن حدود النظام الإيكولوجي توجد في جميع النطاقات الإيكولوجية، بما في ذلك في أعماق البحار وأن مما له أهمية حاسمة البدء في تنفيذ النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي بعمل أقصى استخدام لأفضل المعارف العلمية المتوفرة.

٥٣ - واتفقت الوفود على أن المعرفة العلمية بالغة الأهمية في نجاح تنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي. ولاحظت عدة وفود ضرورة سد الثغرة المتصلة بالمعرفة العلمية.

وينبغي أن تُبنى الجهود الرامية إلى إدارة الأنشطة البشرية على أفضل المعلومات العلمية المتاحة عن النُظم الإيكولوجية البحرية، وأن تشمل، على وجه الخصوص بالنسبة للمناطق التي تقع خارج الولاية الوطنية، على التعاون الدولي، وجمع البيانات بطريقة متجانسة والوصول إلى المعلومات العلمية واقتسامها بشكل غير محدود حيثما أمكن ذلك. وذكُر كذلك أنه بالرغم من بعض العناصر المشتركة بين جميع النُظم الإيكولوجية، فكل نظام إيكولوجي فريد في عناصره الخاصة به، وتفاعلاته وأداء وظائفه. وعلى ذلك، فالملاحظات العلمية حاسمة الأهمية لفهم كيف يعمل النظام الإيكولوجي البحري، وكيفية تفاعل مكوناته، والتغيرات في النُظم الطبيعية التي يمكن أن تتوقع نتيجة لإجراءات محددة. وأبرزت بشدة أهمية مواصلة البحوث العلمية البحرية في جميع محيطات العالم في هذا الخصوص.

٥٤ - وكان من رأي عدة وفود مع ذلك، أنه بالرغم من أن المعرفة العلمية هامة، فلا ينبغي أن تمنع محدودية المعرفة من إحراز تقدم في تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي، وأشارت هذه الوفود مرة أخرى إلى الصلة بين تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي. وأبرز أحد الوفود أن النهج العملية المرنة التكيفية القائمة على الفهم الوصفي للنظم الإيكولوجية هي نقاط بدء ملائمة. وفي هذا الخصوص يكون الرصد والتقييم عنصرين مهمين في نهج فعال وتكيفي يراعي تكامل النظام الإيكولوجي.

٥٥ - وأبرزت بعض الوفود أهمية توحيد البيانات العلمية وجعلها متاحة على نطاق واسع. وهذا النشر من شأنه أن يمكن أصحاب المصلحة من الوصول إلى معلومات مناسبة عامة لكي يتسنى إتاحة مناقشات مستنيرة، وبالتالي التمكين من ضمان الشفافية في عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد. وأضاف أحد الوفود أنه من الضروري أيضا تحديد أي خدمات النُظم الإيكولوجية تكون ذات أهمية حاسمة وينبغي المحافظة عليها بشكل استباقي، حتى إن كانت أهميتها غير معروفة في الوقت الحالي.

٥٦ - وأكد بعض الوفود أن المعرفة العلمية ينبغي أن تُدمج في فهم أفضل للتفاعلات البشرية مع النظم الإيكولوجية، عبر القطاعات المختلفة، بما في ذلك كيفية تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية في التفاعلات البشرية في المناطق المختلفة. وأبرز البعض أهمية إدماج المعارف التقليدية مع المعلومات العلمية.

٥٧ - وشدد بعض الوفود أيضا على ضرورة بناء قدرات علمية محسنة، وعمليات استشارية علمية مشتركة لكي يتسنى تسهيل صنع القرار بشكل متكامل ومتربط في مصائد الأسماك والمنظمات البيئية على السواء.

٥٨ - وأثارت عدة وفود مسألة ما إذا كان تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي هو أساسا تحدّي علمي أم سياسي. ولوحظ أن العلم لا يستطيع إلا المساعدة في وضع السياسات العامة ولكنه لا يصنعها. وشدد أحد الوفود على أن العلماء هم الموفرون الرئيسيون للمشورة، وبصفتهم هذه ينبغي أن يساعدوا صانعي السياسات وأصحاب المصلحة في جعل الأهداف قابلة للتنفيذ، وأن يشتركوا في وضع استراتيجيات التقييم والرصد، وأن يوفرُوا تغذية مرتدة بشأن الآثار السلبية للنظم.

٥٩ - وأشار بعض الوفود إلى أن العمليات الشفافة والتشاركية في كل من مرحلي الوضع والتنفيذ من الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي قد تبينت فائدتها عند التوفيق بين الآراء المختلفة فيما بين الدوائر العلمية في تشخيص التحديات التي تواجهها النظم الإيكولوجية ووضع حلول لها.

٦٠ - التقييم والرصد. أبرزت وفود كثيرة الحاجة إلى تقييمات الآثار ورصدها على نحو فعال. وذكر أنه يلزم أدوات أفضل لقياس الآثار المتراكمة للأنشطة المتعددة في سلامة النظم الإيكولوجية البحرية (بما في ذلك تقييمات الأثر ومعايير التقييم)، لتحسين إمكانية تحقيق الغاية الشاملة المتمثلة في المحافظة على نظم إيكولوجية صحية ومنتجة تتميز بسهولة التكيف مع الظروف المتغيرة والقدرة على مواصلة توفير الخدمات الإيكولوجية المستمرة.

٦١ - تحديد الأهداف. شُدد على أهمية الأهداف والإنجازات المستهدفة القائمة على المعرفة العلمية. وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى تحديد أهداف مشتركة تتصل بالنظم الإيكولوجية تشمل تثبيت نظم ملائمة للإدارة، وتحديد أهداف مشتركة يمكن قياسها للعناصر الرئيسية لصحة النظم الإيكولوجية. وذكرت هذه الوفود أنه ينبغي قياس هذه الأهداف الإيكولوجية بواسطة مؤشرات وإنجازات مستهدفة.

٦٢ - الإدارة المتكاملة. شملت المتطلبات التي حددتها عدة وفود لإدارة المحيطات بطريقة أكثر منهجية وتكاملا ضرورة وضع سياسات تتجاوز تحسين الإدارة القطاعية إلى القيام أيضا بتحقيق التكامل بين الاستعمالات المتنوعة للمحيطات عبر القطاعات المختلفة، وتحقيق التوازن بين الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال عمليات التخطيط المتكامل. وهذا يعني الحاجة إلى كل من الإدارة القطاعية الحديثة والتنسيق المشترك بين القطاعات. والنهج القطاعية والشاملة لقطاعات متعددة في الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي لا يقتضي كل منها استبعاد الآخر. ومما ذكره البعض أيضا: الحاجة إلى أطر قانونية تمكينية أفضل، والحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي؛ والحاجة إلى تحسين إنفاذ القانون ورصده وتتبعه، والحاجة إلى الشفافية والمساءلة. وذكر أن

تنفيذ نُهج متكاملة مراعية للنظم الإيكولوجية يتطلب إتباع نُهج تعاونية شاملة تدرجية ومحددة جغرافيا في مجال الإدارة . وعلاوة على ذلك فإن الطبيعة المعقدة والدينامية للنظم الإيكولوجية والافتقار إلى معرفة أو فهم كاملين لعمل هذه النظم يستدعيان أيضا إتباع نُهج قائمة على الإدارة التكيفية في التخطيط المتكامل والتخطيط القطاعي كذلك. وأشارت عدة وفود إلى أن العمليات والأدوات المتكاملة القائمة من قبيل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإنشاء المناطق المحمية البحرية (انظر الفقرات ٧٠-٧٢ أدناه) تساند إلى حد بعيد تنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي.

٦٣ - وأكد أحد الوفود الحاجة إلى تشريع تمكيني للتوصل إلى سياسة متكاملة بشأن المحيطات. وتناول وفد آخر بالوصف بعض العناصر الرئيسية لهذا التشريع من قبيل تحديد مسؤوليات جميع أصحاب المصلحة، والمشاركة في صنع القرار، والاستخدام التفضيلي، ووضع مبادئ توجيهية لخطط الإدارة المتكاملة.

٦٤ - وذكر بعض الوفود أن التشريعات والسياسات والاستراتيجيات ضرورية ولكنها ليست كافية. وظهرت في الحالات التي نجح فيها التنفيذ، الحاجة إلى الإرادة السياسية لدعم عمليات التخطيط التحوطي وتمويل تدابير ملموسة لممارسة الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي. مما يشمل الاستعانة بالعلم والإدارة التكميلية وإنفاذ القوانين. ولاحظ بعض الوفود أن إحدى الوسائل التي استخدمت لتعزيز الإرادة السياسية كانت هي إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى من أصحاب المصلحة شامل لجميع القطاعات الرئيسية إلى جانب إنشاء أفرقة استشارية إقليمية من أصحاب المصلحة.

٦٥ - اشترك أصحاب المصلحة - أكدت عدة وفود أن اشترك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم بخاصة السكان الأصليون، من مرحلة مبكرة، مع تمكينهم عن طريق الدعم المؤسسي، هو شرط رئيسي لتحديد أهداف واضحة المعالم بحيث يتحقق النجاح في تنفيذ نُهج تراعي تكامل النظام الإيكولوجي. وينبغي للمؤسسات القانونية والإدارية القائمة على الصعيد الوطني أن تتيح الإمكانية لتنفيذ برامج المشاركة. وأشار الكثير من الوفود إلى الحاجة المسبقة لتحديد وتحليل احتياجات ومصالح أصحاب المصلحة. ولوحظ في هذا الشأن أنه من الضروري مراعاة مصالح أصحاب المصلحة لا على صعيد نظم الإدارة المنصبة على أنواع متعددة فحسب بل أيضا على صعيد نظم الإدارة المنصبة على نوع وحيد.

٦٦ - وقال بعض الوفود إن العمليات التعاونية التي نفذت لتنظيم مناقشات بين أصحاب المصلحة تبينت كذلك جدواها في التوفيق بين المصالح المتعارضة لهم، بما في ذلك مصالح صناعات صيد الأسماك والنفط والغاز. وذكر كذلك أنه بالرغم من أنه في بعض الحالات

لم تكن ثمة آليات أو محافل منشأة لمعالجة المصالح المتضاربة داخل القطاعات أو عبرها، كان وضع قواعد أخلاقية عامة لمهام الإدارة عاملاً أساسياً في إزالة أوجه التضارب.

٦٧ - وأبرز عدة وفود الأثر الإيجابي لاشتراك أصحاب المصلحة في مراحل تنفيذ السياسات (وليس مجرد التخطيط لها). ولوحظ أنه كثيراً ما تزداد فعالية الامتثال وتنخفض تكلفته إذا ما أشرك أصحاب المصلحة ذوو الصلة في وضع تفاصيل تدابير الإدارة، مما يزيد من قبولها بصورة مؤكدة ومما يثير احتمال حدوث ضغوط اجتماعية. وأكد بعض الوفود أنه لكي يتسنى إتاحة مشاركة ذات مغزى من جانب أصحاب المصلحة ينبغي إيلاء الاهتمام للتثقيف الجماهيري، بما يشمل المجتمعات المحلية، ببرامج تشجع على المحافظة على البيئة والاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية. ويمكن أن يشمل هذا توفير أو بيان للمعلومات بشأن المكاسب المحققة المتصلة بالأسواق وغير المتصلة بها في الأجلين القريب والبعيد نتيجة استخدام نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي (أو التكاليف المترتبة على التفاعل). وأشار أيضاً إلى أن هذا النهج مهم من أجل الحصول على تأييد محلي للتدابير الرامية إلى فرض قيود فعالية على أنشطة معينة. ومن المهم أيضاً اطلاع السكان المحليين على السند المنطقي لاتخاذ تدابير معينة، ولا سيما حيثما كان تنفيذ هذه التدابير سيؤدي إلى تقييد سبل الوصول إلى بعض الموارد الطبيعية. وعلى ذلك ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب إلى تلبية التطلعات العامة ومراعاة سبل كسب الرزق لسكان السواحل عند وضع نهج تراعي تكامل النظام الإيكولوجي على كافة الصُّعد. وأوضح أحد الوفود أن كلا من النهج "التنازلية" (التخطيط على صعيد النظام الإيكولوجي) والنهج "التصاعدي" (التخطيط القائم على الأنشطة) بالنسبة للإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي يوفر نهج متكاملة في التخطيط، مع اعتبار أن النهج "التصاعدي" هي الأجدى في حالة ضالة المعارف العلمية المتوفرة أو غلبة الطابع المحلي على التخطيط.

٦٨ - ودعت عدة وفود إلى استخدام حوافز لكسب تأييد الدوائر الصناعية والمجتمعات المحلية. وذكر أن الحوافز يمكن أن توفر عن طريق إشراك أصحاب المصلحة في عمليات الإغلاق التحريبي للمناطق وتعيين الأهداف وتحديد معايير النجاح، وكذلك من خلال إصدار التراخيص وأنظمة مصائد الأسماك القائمة على الحقوق. وفي إحدى الحالات، أتاحت مشاركة عامة الجمهور في الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي توسيع المناطق المحمية البحرية. كذلك أبرزت أهمية الحوافز في ضمان تقييد الدوائر الصناعية بالسياسات العامة. ونبه بعض الوفود إلى أنه من المهم أيضاً عدم إيجاد مثبطات تثني الدوائر الصناعية والقطاع الخاص عن المشاركة.

٦٩ - وأكدت إحدى المنظمات غير الحكومية أهمية إشراك دوائر الصناعات السمكية، بما في ذلك مؤسساتها التقليدية، في عمليات صنع القرار بشأن إدارة مصائد الأسماك، منوهة بأهمية مشاركة دوائر الصناعات السمكية في استخدام الموارد وتجنب الصراعات، ولا سيما حيثما كانت النظم تعطي حقوقاً ثابتة ملموسة في الموارد. وذكر أن النظم التشريعية والتنظيمية التنافسية ضرورية، ولكنها في كثير من الظروف ليست فعالة بنفس القدر الذي تكون عليه الحوافز التي تتولى الدوائر الصناعية إدارتها، من قبيل مدونات السلوك ونهج الإدارة المشتركة غير التنظيمية التي تُشرك المجتمع المدني إشراكاً تاماً.

٧٠ - المناطق المحمية البحرية - أشير إلى أن المناطق المحمية البحرية هي إحدى الأدوات المستعملة لتنفيذ نهج متكامل شامل لعدة قطاعات ويراعي تكامل النظام الإيكولوجي مع تدابير قطاعية أخرى تتغير وفقاً للزمان والمكان. ولوحظ أن الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتمثل في إنشاء شبكات ممثلة عالمية للمناطق المحمية البحرية بحلول عام ٢٠١٢ هو من الأهمية بمكان لأنه يساعد على التغلب على نهج الإدارة الذي يغلب عليه الطابع القطاعي حيث يتصدى للأخطار التي تهدد النظم الإيكولوجية البحرية بأسلوب ينحو أكثر إلى الطابع التآزري. وسوف تزد المناقشات المتصلة بالمناطق المحمية البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في الفقرة ٩٩ أدناه.

٧١ - وذكر عدد من الوفود أنها سنتت تشريعات تفضي إلى إنشاء مناطق محمية بحرية داخل المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية. وأشار أحد الوفود إلى أن معنى المنطقة المحمية البحرية غير واضح بعض الشيء لأن بعض المحميات تكون مناطق حظر تام بينما يسمح بعضها الآخر باستغلال محدود خاضع للمراقبة. وصرح أحد الوفود بأنه قد أعلن رسمياً في ١٥ حزيران/يونيه عن إنشاء النصب التذكاري الوطني البحري لجزر هاواي الشمالية الغربية. وعلى الصعيد الإقليمي، وردت إشارة إلى بروتوكول عام ١٩٩٥ المتعلق بالمناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط (بروتوكول عام ١٩٩٥) الملحق باتفاقية برشلونة، باعتباره أداة مفيدة لتنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في البحر المتوسط. وأشار أحد الوفود إلى أنه قد أنشئت أيضاً محميات للتدابير البحرية في البحر المتوسط. كما أشير إلى التعاون الأقليمي القائم بين دول متدي جزر المحيط الهادئ فيما يتعلق بالمناطق المحمية البحرية.

٧٢ - وأبرزت بعض الوفود ضرورة اتخاذ التدابير الإضافية التالية للحماية: إنشاء محميات للحيتان في شمال المحيط الأطلسي للسماح للحيتان بأن تتعافى من الأضرار الخطيرة التي لحقت بها من جراء الأنشطة التجارية لصيد الحيتان؛ وإنشاء مناطق محمية للشعاب المرجانية التي

تعيش في المياه الدافئة والباردة؛ وإغلاق مناطق واسعة للسماح لأسماك التون بالتكاثر والتعافي من آثار الصيد المفرط. وأبرز أحد الوفود أيضا ضرورة إنشاء مناطق تحظر فيها النقل البحري.

٧٣ - الموارد والقدرات المالية - جاء الرد بالإيجاب بوجه عام على سؤال طرحته عدة وفود عما إذا كان يلزم قدر إضافي من الموارد والقدرات المالية لتنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي، بالرغم من أن أحد الوفود اقترح تقاسم تكاليف التنفيذ من جانب جميع أصحاب المصلحة، وبأنه ينبغي بوجه خاص في حالة إدارة مصائد الأسماك أن تتحمل التكاليف مصائد الأسماك والمنظمات البيئية على السواء. وينبغي أيضا استخدام الموارد القائمة لتحديد جوانب التضارب في السياسات القطاعية ومعالجتها ولتعزيز الأهداف المشتركة. وينبغي أيضا استخدام هذه الموارد لزيادة تطوير مؤشرات قياس الأداء القائمة.

٧٤ - وجرى التسليم بأن جميع الدول تواجه تحديات في بناء القدرات، وأكدت عدة وفود على وجه خاص ضرورة بناء القدرات لدى الدول النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالبحوث العلمية البحرية ونقل التكنولوجيا. ودعيت الدول المتقدمة النمو إلى تحمل المزيد من المسؤوليات في المساعدة على بناء قدرات البلدان النامية، وإلى اقتسام ما لديها من معارف علمية وتكنولوجية. وصرح بعض الوفود بضرورة تعزيز قدرات الرصد والملاحظة وتوحيد نماذج الملاحظة لاستخدامها على نطاق واسع، حيث سيسمح هذا التوحيد أيضا بالاستفادة من البيانات المجموعة من أجل أحد القطاعات بشكل يشمل عدة قطاعات.

٧٥ - وأشار بعض الوفود إلى التحديات الكبرى الماثلة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في محاولتها الموازنة بين الأهداف الإنمائية الوطنية وسبل كسب الرزق لدى المجتمعات الساحلية، ولا سيما عندما تعتمد سبل كسب الرزق على استخدامات الموارد التقليدية مثل صيد الأسماك بالأساليب الحرفية على سبيل المثال. ولئن اتفق رأي الكثير من الوفود بوجه عام على ضرورة توسيع دائرة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تبادل الدروس المستفادة، فقد حذر البعض، بناء على هذا وغيره من الاختلافات القائمة في الظروف والقدرات، من أن بعض خبرات وممارسات الدول المتقدمة النمو قد لا تصلح للنقل مباشرة إلى البلدان النامية.

٧٦ - كما أُشير إلى أن عمليات نقل المعرفة لا تتم كلها بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية. ومثال ذلك أن أحد الوفود استشهد بحالة الشراكات في مجال الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا حيث تتقاسم البلدان النامية الأكثر تقدما خبراتها ومواردها مع البلدان النامية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن قائمة الشراكات الناجحة تتضمن أيضا الشراكات القائمة

بين القطاعين العام والخاص، حيث يساهم القطاع الخاص في تغطية تكاليف أنشطة محددة. وأبرز بعض الوفود أهمية المشاريع التجريبية ونشرها باعتبارها آلية لنهج "التعلم بالعمل" كانت مفيدة بوجه خاص في المناطق التي تعاني من قلة البيانات ويمكن التوسع فيها حتى تتحول إلى آلية كبيرة. مرور الزمن مع تطور القدرات. وهذا المثال مع غيره من مشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي جرت مناقشتها، يظهر أيضا أهمية دور مرفق البيئة العالمي في التمكين من تنفيذ مبادرات تكاملية في البلدان النامية. ونوه بعض الوفود بأن النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة تعزز الشراكات على جميع الصُّعد.

٧٧ - التعاون مع البلدان المجاورة - ثمة اشتراط جرى إبرازه بوصفه هاما لنجاح الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي ألا وهو التعاون مع البلدان المجاورة. وأهمية هذا التعاون الذي يتحقق على سبيل المثال، من خلال التقييمات المشتركة للأرصدة السمكية ومشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، سلم بها بعض الوفود على اعتبار أنها تكتسب أيضا طابعا خاصا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي جزء من نظام إيكولوجي بحري كبير وبالتالي تتأثر بمختلف العوامل الخارجية العاملة على نطاق إقليمي أو نطاق أكبر من ذلك.

٧٨ - وأبرز بعض الوفود نجاح التعاون مع الدول الساحلية المجاورة في سياقات خلاف التي تجري من خلال المنظمات الإقليمية الرسمية. وعن طريق هذا التعاون يمكن أن تُنشأ المناطق الإيكولوجية، ويمكن اتخاذ تدابير، بل أنها قد اتخذت بالفعل، للتصدي لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وإدارة الأرصدة السمكية كثيرة الارتحال، وتنمية المجتمعات المحلية والحد من الفقر. وشملت التحديات ضرورة إجراء مناقشات مستفيضة للتوفيق بين السياسات المتعارضة ومستويات القدرة المختلفة.

٧٩ - المنظمات الدولية والنهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي - أبرز التعاون الدولي العام على النحو المنصوص عليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفه عنصرا رئيسيا لازما لنجاح تنفيذ النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي. وأكدت عدة وفود أيضا أن هناك عدد من المنظمات العالمية والإقليمية، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقياس البحار، ومنظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية، التي لها اختصاص تنظيمي في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية وعلى ذلك يمكنها اتخاذ قرارات ملزمة، ضمن ولاياتها الراهنة، لتعزيز الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي. ومع ذلك، فكثير من المنظمات لها هياكل إدارة ذات طابع قطاعي إلى حد كبير، حيث أنها لا تعالج إلا أنشطة أو أنواع أو مناطق جغرافية محددة. وذكر أن تنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي ينبغي أن يتفادى التجزيء، وأن برنامج التنفيذ

ينبغي أن يكون تعاونيا لا تنافسيا، بما في ذلك فيما بين المنظمات الدولية (انظر الفقرات ١٠٤-١١٥).

٨٠ - وأكدت الوفود على ضرورة التعاون والتنسيق في تنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي على جميع الصعد. وفي هذا الخصوص دعت عدة وفود إلى التعاون والتنسيق على نحو فعال في جميع الهيئات المتصلة بالمحيطات من منظومة الأمم المتحدة والهيئات غير التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية. وقد أبرز مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع الأحيائي على النحو الذي ذكره ممثل تلك الأمانة، الأهمية الحاسمة للتعاون والتنسيق ولا سيما لتفادي ازدواج الجهود وتعزيز التعاضد.

٨١ - وأبرزت عدة وفود ضرورة زيادة اقتسام وتبادل الخبرات فيما بين منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية وفيما بين المنظمات البيئية الإقليمية. وأوضح ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية تجتمع كل سنتين في مقر المنظمة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون، كما أوضح أنه يجري وضع برنامج للتعاون بين المنظمة وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وذكر ممثل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة الجارية على البر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن خطط برنامج البحار الإقليمية هي خطط تكيفية ومتعددة القطاعات ويمكن أن تتقبل بسهولة أطر الشراكة الاستراتيجية مع غيرها من الهيئات الإقليمية، من قبيل منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة. ووفر أحد الوفود مثالا آخر للتعاون هو التعاون الجاري في توفير المشورة العلمية بين النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار بنغيلا ومنظمة مصائد جنوب شرق المحيط الأطلسي. وفي هذا الخصوص، أبرز وفد آخر ضرورة التمويل الكافي للنظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار بنغيلا والحاجة لأن تقوم الدول بالتصديق على اتفاقية حفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

٨٢ - وأشار بعض الوفود من البلدان النامية إلى الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لحضور الاجتماعات ذات الصلة بوصفه عقبة أمام مواصلة زيادة التعاون فيما بين المنظمات.

٨٣ - التقدم المحرز في تنفيذ المنظمات الإقليمية لنهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي - أبرزت المناقشات الحاجة إلى نظم واضحة المعالم للإدارة لكي يتسنى تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في الظروف الإقليمية. وذكر أنه في حالة لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، كانت اللجنة هي التي أدت دورا حاسم الأهمية في تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي. وأبرز ممثل لجنة حماية البيئة البحرية لبحر البلطيق خطة عمل بحر البلطيق التي تحدد غايات استراتيجية وأهدافا تتعلق بالتنوع الإيكولوجي للمسائل البيئية ذات

الأولوية فضلا عن إنجازات مستهدفة ومؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف. وشدد أحد الوفود على أن المنظمات الإقليمية قد تبين أنها محافل مفيدة للتفاعل بين الدوائر العلمية وصانعي السياسات. وفي حالة لجنة حفظ الموارد الحية البحرية لأنتركتيكا عُزز هذا التعاون عن طريق إنشاء لجنة علمية وفرت المشورة للجنة الدائمة. وقد وفرت خطة عمل بالي إطارا للتعاون الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بالنسبة للتعاون الإقليمي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٨٤ - وركزت وفود كثيرة انتباهها على التقدم المحرز حتى اليوم في تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي بالنسبة لمصائد الأسماك من جانب منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية. وذكر أنه بالرغم من أن معظم هذه المنظمات تتبع نهجا قطاعيا، فهي مع ذلك عليها التزام بأخذ الاعتبارات المتصلة بالنظام الإيكولوجي في الحسبان وحماية التنوع الأحيائي البحري. وأشار بعض الوفود إلى أنه حتى في سياق مصائد الأسماك، لم تنجز بعض (أو، بالنسبة للبعض، معظم) منظمات مصائد الأسماك الإقليمية الدور الذي كُلفت به بموجب اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية في تطبيق نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي، والنهج التحوطي. ورأت هذه الوفود أنه ينبغي إصلاح منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية هذه لكي يتسنى تنفيذ أحكام اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية. وأشار أيضا إلى أن عضوية بعض منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية لم تشمل بعد جميع الدول التي تقوم بصيد الأسماك في منطقة التطبيق. وأشارت عدة وفود إلى أنه ثمة حاجة إلى معالجة ثغرة في الإدارة من خلال تعزيز منظمات مصائد الأسماك الإقليمية القائمة وإنشاء منظمات جديدة في المناطق التي تخلو منها.

٨٥ - وشددت عدة وفود على أن تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في أعالي البحار هو المسؤولية الرئيسية لدول العَلم. وذكرت هذه الوفود أن نجاح منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية يكمن في نهاية الأمر في إنجاز حقوق ومسؤوليات الأعضاء المكونين لها. وأبرز بعض الوفود ضرورة زيادة الإرادة السياسية وإنفاذ التدابير. ورأت هذه الوفود أنه ينبغي للدول العمل من خلال منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية على ضمان الامتثال بشكل فعال.

٨٦ - وأكدت بعض الوفود على أنه ما لم تعالج الأسباب الجذرية للإفراط في صيد الأسماك، فالإجراءات المتخذة لتنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي ستبقى مجرد مسألة شعارات. وفي هذا الخصوص، أعربت الوفود عن التأييد للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة والمبادرات الإقليمية فيما يتعلق بحفظ الموارد الحية لأعالي البحار وإدارتها.

وشددت هذه الوفود على أن المجتمع الدولي لن يستطيع إلا عن طريق الجهود التعاونية التعامل على نحو فعال مع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإفراط في الحصاد اللذين يقوضان جهود الدول التي تتصرف بشكل يتسم بالمسؤولية وتتعاون بموجب الاتفاقات الدولية على تحقيق تحسين إدارة الموارد من خلال تنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي.

٨٧ - وقد نوقشت النجاحات التي تحققت في تنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي التي اعتمدها منظمات مصائد الأسماك الإقليمية باستخدام لجنة حفظ الموارد الحية البحرية لأنتاركتيكا كمثال. وقد اضطلع باستكشاف للتحديات أيضا. وكانت أمثلة النجاح التي ذكرت هي تنفيذ الأطراف في هذه المنظمات لتدابير اللجنة المتصلة بمعالجة معدل نفوق الطيور البحرية في مصائد الأسماك التي تستخدم الخيوط الطويلة، بما في ذلك من خلال استعمال مراقبين على متن السفن؛ والإدارة التحوطية لمصائد الأسماك الجديدة والاستكشافية، بما في ذلك استخدام نظم رصد السفن؛ المراقبين العاملين على متن السفن وخطط توثيق المصيد؛ وإنشاء عملية استعراضية لتقييم الامتثال للنظام. وذكُر أن أمانة اللجنة لها دور هام في إدارة تنفيذ النظام إذ أنها تقوم بتنسيق نظم رصد السفن، وتعهّد خطط توثيق المصيد بالنسبة للأسماك المسننة، كما أن لها دور في إدارة الكميات القصوى للمصيد. ومع ذلك، فالتحديات من قبيل الأنشطة غير المشروعة من جانب السفن التي ترفع أعلام دول غير أطراف، وكيفية التعامل مع غير الأطراف، ما زالت قائمة.

٨٨ - ونُوقشت إمكانية تكرار تجربة اللجنة في تنفيذ نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي في المناطق الأخرى. ورأى أحد الوفود أن تجربة اللجنة فريدة نظرا لاندراسها في سياق نظام معاهدة أنتاركتيكا ولا يمكن تكرارها بسهولة في مكان آخر. ومع ذلك رأت وفود أخرى أنه بالرغم من السياق الفريد لتلك التجربة، فهي توفر مثالا مفيدا. وتكمن قوة اتفاقية حفظ الموارد الحية البحرية في أنتاركتيكا، في جملة أمور، في التغطية التي تتميز بها تدابيرها، والتي تتجاوز بعضها حدود منطقة معاهدة أنتاركتيكا، علاوة على ذلك. فالفرق فيما بين الأطراف قد جرى تحملها لكي يتسنى إنجاز الأهداف المشتركة والتي يتمثل أحدها في تطبيق نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي. وأوصى أحد الوفود باستخدام نهج اللجنة في مصائد الأسماك الجديدة والاستكشافية أو استخدامه في منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية الأخرى واقترح أن تؤيد الجمعية العامة هذا النهج.

٨٩ - التعاون الدولي لتنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي على الصعيد العالمي - أشير إلى الحاجة إلى نهج متوافقة لأعالي البحار وللمناطق الداخلة في نطاق الولاية

الوطنية. وفي هذا الصدد، شدد أحد الوفود على ضرورة موازنة الدروس المستفادة على الصعيد الوطني في تطبيق نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي بالنسبة لأعالي البحار. ومع ذلك ذكر بعض الوفود أنه ثمة نهج وأصحاب مصلحة مختلفين في المناطق القريبة من الشاطئ والمناطق البعيدة عن الشاطئ وأنه نتيجة لذلك ينبغي لنهج الإدارة أن تكون مختلفة. وذكر أيضا أنه، على أقل تقدير، قد يُلزم نهج مختلفة بسبب عدم وجود سلطات تنظيمية وإدارية للتخطيط الشامل للقطاعات المتعلقة بأعالي البحار مشاهمة للسلطات المعنية في حالة المياه الداخلة في نطاق الولاية الوطنية.

٩٠ - ونوقشت الحاجة إلى إطار شامل متكامل عالمي لتعزيز وتنفيذ الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي في البيئة البحرية العالمية. وذكر بعض الوفود أن بعض منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية ستشكل مؤسسات غير فعالة إلى حد كبير لتطبيق النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي على إدارة المحيطات نظرا لأنها تركز على قطاع مصائد الأسماك. وفي هذا الخصوص ذكر البعض أنه نظرا لأن الإطار القانوني القائم يتسم بطابع قطاعي إلى حد كبير ولا يسمح بتقييم متكامل لأثر الأنشطة البشرية على النظام الإيكولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، يواجه المجتمع الدولي حاليا ثغرة في مجال الإدارة. وقالت وفود أخرى بأن منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية ينبغي أن تبقى مختصة بمصائد الأسماك مع اندماج الآليات الأخرى عبر القطاعات. وبذلك اقترح بعض الوفود استنتاج مجموعة من المبادئ المشتركة من جميع الصكوك القائمة التي تتضمن نهجا تراعي تكامل النظام الإيكولوجي، وأن يُبنى نظام قانوني عالمي يسمح بتقييم متكامل للأنشطة الإنسانية وتفاعلاتها مع البيئة البحرية. ومع ذلك فنظرا لأن هذا الجهد قد يستغرق وقتا، يزيد خلاله نضوب الموارد والتنوع الأحيائي، قال بعض الوفود بأنه ينبغي اعتماد تدابير مؤقتة على أن يجري ذلك بوصفه أولوية عالية.

٩١ - وتناول بعض الوفود الحاجة إلى التقييمات المتكاملة، وأبرز أهمية إدراج التقييمات البحرية الإقليمية في العملية المعتادة للإبلاغ والتقييم العالميين لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك النواحي الاجتماعية - الاقتصادية. وركز على الحاجة إلى الموارد المالية لدعم هذه الجهود. وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن إمكان إدراج معلومات عن صحة النظم الإيكولوجية في تقارير منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية عن مصائد الأسماك. وردا على ذلك أوضح ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن التقرير الذي تقدمه المنظمة إلى اللجنة المعنية بمصائد الأسماك يركز حاليا على حالة الأرصد السمكية بدلا من أن يركز على النظم الإيكولوجية لأنه لا توجد آلية لجمع المعلومات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية. ومع

ذلك، أوضح الممثل أنه إذا حُقق التدفق السليم للمعلومات ووقّرت له الموارد اللازمة ضمن هيكل الإبلاغ فإن هذا الإبلاغ يمكن توفيره كل خمس سنوات تقريبا.

٩٢ - وسأل بعض الوفود عما إذا كان وضع سياسة عالمية هو أمر لازم حقيقة أو ملائم. وبالرغم من أن البعض رأى أن المنظمات الإقليمية قد تخفض من التعقّد، ذكر آخرون أنّها قائمة بالفعل بالنسبة لمصائد الأسماك، وأنه يبدو أن النهج الإقليمي الذي ورد ذكره في الاجتماع يعمل بشكل حسن. وأشار إلى تجربة لجنة حفظ الموارد الحية البحرية في أنتاركتيكا في هذا الخصوص. وأبرز بعض الوفود أن نجاح اللجنة يرجع إلى المفاوضات بنية صادقة وإلى إدراك أن ثمة فروقا فيما بين الدول وأن المرء لا يحتاج إلى الانتظار لإيجاد حل لجميع المشاكل القطاعية قبل اتخاذ بعض الإجراءات على الأقل.

٩٣ - وأشار إلى أنه لا يوجد من يقوم بمهام إشرافية فيما يتعلق بأعالي البحار وعرض البعض أفكارا بشأن أفضل كيفية لمعالجة هذه الحالة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لمصائد الأسماك، أبرز عدد من الوفود الحاجة إلى إنشاء منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك في المناطق التي لا توجد بها هذه المنظمات. وذهب أحد الوفود إلى أبعد من ذلك باقتراح إنشاء أمين للمظالم بالنسبة لشؤون المحيطات، بينما دعت إحدى المنظمات غير الحكومية إلى إنشاء "لجنة للمحيطات" لتشجيع وضمان أن يجري تنفيذ الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي من جانب الحكومات.

٩٤ - وذكرت عدة وفود الحاجة إلى أن يُدرس بمزيد من التفصيل تنفيذ نهج مراعية لتكامل النظام الإيكولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأبرز أحد الوفود أنه يتعين أن تحترم جميع الإجراءات في هذا الخصوص أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٩٥ - وأيدت عدة وفود استمرار الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع الأحيائي البحري في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية، واستخدامه بشكل مستدام. واقترح أحد الوفود أن تصب أعمال الفريق العامل في عمل منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية. ومع ذلك ذكرت وفود أخرى أن العملية التشاركية ليست الملائم لمناقشة المسائل المتعلقة بالفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية. وقالت إن الجمعية العامة هي التي يجب أن تنظر في هذا المسائل.

٩٦ - ودعت عدة وفود إلى الاتفاق على تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بحماية البيئة البحرية وحفظها، والذي من شأنه أن يعمل على حفظ وإدارة التنوع الأحيائي البحري في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية بما في ذلك القيام على أساس

المعرفة العلمية والمبدأ التحوطي بإنشاء المناطق المحمية البحرية. ووفرت هذه الوفود قائمة بالعناصر التي يمكن إدراجها في هذا الاتفاق. ورأت عدة منظمات غير حكومية أن اتفاقاً من هذا القبيل ينبغي أن يوفر أيضاً إطاراً لمعالجة الأخطار التي تهدد البيئة البحرية والتي لا تجري معالجتها أو إدارتها بشكل ملائم في الوقت الحالي، من قبيل الانقراض البلاستيكية والضوضاء عالية الكثافة الناتجة من الأنشطة البشرية. وأشارت أيضاً إلى منافذ التهرب فيما يتعلق بملكية السفن، و "الصلة الحقيقية". وأخيراً، ذكّرت هذه الوفود الاجتماع بأن التنوع الأحيائي له قيمة أصلية ينبغي أن يُنظر فيها.

٩٧ - وأبرزت عدة وفود مسألة اقتسام المنافع الناتجة من استغلال الموارد الوراثية والاستفادة منها بوصفها ذات أهمية حاسمة بالنسبة لأية محاولات لتنفيذ النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٩٨ - وأكدت وفود أخرى على أن تنفيذ نهج تراعي تكامل النظام الإيكولوجي لا يحتاج لأي صكوك أو مؤسسات جديدة وإنما يحتاج إلى تعزيز وزيادة تنسيق تنفيذ الأنشطة. بموجب الولايات القائمة والإطار القانوني القائم.

٩٩ - حماية النظم الإيكولوجية البحرية الواهية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية - أكد عدد من الوفود، ومنظمات غير حكومية على الأخص، ضرورة حماية النظم الإيكولوجية البحرية الواهية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، أيدت عدة وفود إنشاء مناطق محمية بحرية في أعالي البحار. وقدمت إحدى المنظمات غير الحكومية اقتراحاً بإنشاء شبكة من المناطق المحمية البحرية تغطي مساحة قدرها ٣٠-٥٠ في المائة من أعالي البحار. وكان هناك تحفيز على إنشاء هذه المناطق باعتبار ذلك وسيلة تسمح بتحديد خطوط أساس تُقاس بالمقارنة بها فعالية النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي المنفذة خارج المناطق المحمية البحرية. وأشارت وفود أخرى إلى أن تعيين مناطق محمية بحرية في أعالي البحار يجب أن يستند إلى معارف علمية جرى التثبت منها.

١٠٠ - ونادت عدة وفود باتخاذ إجراءات على وجه السرعة لإنهاء الممارسات المدمرة التي تضر بالنظم الإيكولوجية البحرية الواهية. وأكد بعض الوفود أنه من المعترف به على نطاق واسع أن شبكات الصيد الجرافة لقيعان البحار تعد من الممارسات المدمرة والعشوائية لصيد الأسماك التي يمكن أن تدمر الشعب المرجانية، والإسفننج وغير ذلك من الأنواع النباتية والحيوانية. ولا تتمشى عدم كفاية تنظيم هذه الممارسة في المناطق السريعة التأثر أو الهامة مع اتباع نهج يراعي تكامل النظام الإيكولوجي. وذُكر أن هناك عدداً متزايداً من الدول تقوم إما بتنظيم هذه الممارسة أو بحظرها في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية وهو الأمر الذي أدى إلى

ازدياد صيد الأسماك باستخدام الشباك الجرافة للقاع في أعالي البحار. ويجري حالياً استعراض الإجراءات التي تقوم بها الدول والمناطق لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ويُنتظر أن يصدر الأمين العام تقريراً عن ذلك في منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٦. وطلبت بعض الوفود من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تبذل المزيد من الجهد لتنظيم هذه الممارسة أو حظرها حيثما اقتضى الحال. وذكر أن اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر المتوسط حظرت استخدام الشباك الجرافة لقيعان البحار على عمق يزيد عن ١٠٠٠ متر. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لكون المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المخولة الصلاحية القانونية لتنظيم صيد الأسماك في قيعان البحار في المناطق الخاضعة لها لا يتجاوز عددها الخمس منظمات؛ ومن بين هذه المنظمات الخمس، لم تُكلف تحديداً بتنفيذ النهج المراعي لتكامل النظام الإيكولوجي سوى المنطقتان الإقليميتان المعنيتان بالمحيط الأطلسي وجنوب شرق المحيط الأطلسي. وترى هذه الوفود أن وقف صيد الأسماك بالشباك الجرافة لقيعان البحار يُعد خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الإدارة المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي في مناطق أعالي البحار حيث لا توجد آليات أخرى للإدارة.

١٠١ - بيد أن وفوداً أخرى رأت أن اقتراح وقف صيد الأسماك بالشباك الجرافة لقيعان البحار دون الحصول على دلائل علمية تفيد أن مثل هذا الوقف سيأتي بالنتائج المرجوة يعد أمراً غير مقبول، أو غير ملائم لأسباب أخرى.

١٠٢ - ولاحظت عدة وفود أن العملية التشاورية ليست بالمحفلة المناسب لمناقشة اقتراحات تتعلق بمسائل ستجري مناقشتها على أساس تقرير من الأمين العام في سياق المفاوضات بشأن قرار الجمعية العامة عن "استدامة مصائد الأسماك".

١٠٣ - وحذرت منظمة غير حكومية من الحالة القريبة من الانقراض التي وصلت إليها السلاحف الجلدية الظهر نتيجة الصيد بالخيط الطويلة في المحيط الهادئ ودعت إلى وقف صيد الأسماك باستخدام هذه الخيوط. ولاحظ أحد الوفود أن هذا الوقف يستلزم أولاً سنداً من الأدلة العلمية.

البند ٤ من جدول الأعمال: التعاون والتنسيق بشأن قضايا المحيطات (الآليات)

١٠٤ - تناولت وفود عدة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أهمية التعاون والتنسيق فيما يتعلق بهذا المجال من مجالات التركيز. وبناء على ذلك، أُدرجت هذه المناقشات في الفقرات من ٢٠ إلى ١٠٣ أعلاه وهي توجز المناقشات بشأن النهج المراعية لتكامل النظام الإيكولوجي والمحيطات.

١٠٥ - إضافة إلى ذلك، تناولت بعض الوفود التنسيق والتعاون على نحو أعم. وتلقى المجتمعون معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية ومعلومات متعلقة بالتطورات ذات الصلة بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية ("العملية المنتظمة").

١٠٦ - التعاون والتنسيق عموما - أُنْفِقَ على أن تحسّن التعاون الدولي يشكل أولوية قصوى. وعلقت بعض الوفود قائلة إن هناك عددا كبيرا من المنظمات الحكومية الدولية المعنية بشؤون المحيطات، وكذلك العديد من الوكالات الوطنية التي تتناول المسائل المقابلة؛ وتوجد حاليا فجوة كبيرة في مجال التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات والوكالات ذاتها وفيما بينها وبين الهيئات الحكومية الوطنية وفيما بين تلك الهيئات. وقد لاحظ البعض، على سبيل المثال، أن العديد من الوكالات الوطنية تتلقى أحيانا معلومات متضاربة من نظيراتها الدولية، كما تتلقى المنظمات الدولية إرشادات متناقضة من الدول عن طريق الوفود الوطنية المختلفة. وذكر البعض الآخر أن الدول مسؤولة عن كفالة التعاون والتنسيق اللازمين بين مختلف الوكالات على الصعيد الوطني وأن على وفودها أن تتعاون وتنسق أعمالها على نحو أفضل عن طريق المنظمات الدولية. ويشكل هذا التعاون والتنسيق تحديا على الصعيد الوطني حيث قد يكون لإدارات عدة ولايات ذات صلة بشؤون المحيطات إلا أنها لا تعمل دائما بشكل منسق.

١٠٧ - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية - تحدث باتريسيو أ. برنال، الأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو ومنسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية وهي الآلية التي تضطلع بالتنسيق والتعاون بين أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المحيطات والمناطق الساحلية، وقال إن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية عقدت أربعة اجتماعات منذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من جانب مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وكان أقرب هذه الاجتماعات عهدا هي ذلك المعقود في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأوضح أن الشبكة تضطلع بعملها في مجال التنسيق عن طريق فرق عمل معنية بالمسائل التالية: '١' الاستجابة في أعقاب كارثة التسونامي؛ و '٢' العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية؛ و '٣' التنوع الأحيائي في المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ و '٤' الاستعراض الحكومي الدولي الثاني لبرنامج العمل العالمي.

١٠٨ - وأبلغ الاجتماع بأن أعضاء فرقة العمل المعنية بالاستجابة في أعقاب كارثة التسونامي ساهموا في الاجتماع التنسيقي الدولي لليونسكو/اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية من أجل وضع نظام للإنذار والتلطيف في حالات التسونامي في المحيط الهندي (باريس، آذار/مارس ٢٠٠٥)، وقاموا بتحديد مجالات خبرة معينة تلزم لإحراز تقدم في تنفيذ نظام الإنذار هذا. إضافة إلى ذلك، قامت فرقة العمل المعنية بالاستجابة في مرحلة ما بعد التسونامي، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج العمل العالمي والبنك الدولي، بوضع "اثنى عشر مبدأً توجيهياً لتخطيط الإصلاح السليم بيئياً للسواحل" عرضت في بادئ الأمر على الحكومات في اجتماع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عُقد بالقاهرة في عام ٢٠٠٥. ويجري حالياً إدخال المزيد من التنقيحات على المبادئ التوجيهية التي سينشرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع دراسات حالة إفرادية لكي تقوم البلدان المتضررة والمنظمات الدولية باستعراضها في عام ٢٠٠٦.

١٠٩ - وأشار السيد برنال إلى أن أعمال الاستجابة في مرحلة ما بعد التسونامي اضطلع بها تحت القيادة الرشيدة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والأمانة العامة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ نهج متعدد المستويات إزاء الكوارث الطبيعية وتقديم الدعم من أجل وضع الخطط الوطنية. وبناء على ذلك وبما أن فرق العمل التابعة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية كانت فرق عمل مخصصة ينتهي عملها بحلول تاريخ محدد، فقد تقرر حل فرقة العمل التابعة للشبكة والمعنية بالاستجابة في مرحلة ما بعد التسونامي. وبالمثل، تقرر حل فرقة العمل المعنية بالعملية المنتظمة حيث أن قرار الجمعية العامة ٣٠/٦٠، الذي استُهلّت بموجبه مرحلة البدء التي تعرف باسم "تقييم التقييمات" والمقرر إنجازها في غضون عامين، عين اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفهما الوكالتين الرائدتين فيما يتعلق بالعملية المنتظمة. ونتيجة لذلك، لم يكن من الضروري الإبقاء على فرقة العمل حيث كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى ازدواجية العمل الذي يجري في أمانتي الوكالتين الرائدتين.

١١٠ - وفيما يتعلق بفرقة العمل التابعة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية والمعنية بالتنوع الأحيائي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، أشار السيد برنال إلى أن أعضاء شبكة الأمم المتحدة وافقوا في اجتماعهم الرابع على اقتراح بقيادة مشتركة لفرقة العمل تتولاها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة اتفاقية التنوع الأحيائي حيث أن ذلك من شأنه تعزيز التنسيق. وتقوم الشعبة بتنسيق العمل المتعلق بالأدوات المتاحة في إطار النظام القانوني الدولي للحفاظ على التنوع

الأحيائي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ بينما تواصل أمانة اتفاقية التنوع الأحيائي تنسيق العمل المتعلق بالتوزيع العالمي للتنوع الأحيائي (بما في ذلك الموارد الوراثية) في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وبمجال هذا التنوع الأحيائي والتهديدات التي تحيط به. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الوفود أن فرقة العمل يتعين عليها أن تراعي في عملها المواقف التي تتخذها الدول مراعاة تامة وأن تحترم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١١١ - أما فيما يتعلق بأطلس الأمم المتحدة للمحيطات الذي جرى إعداده وتعهده بإشراف شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية التي تضطلع بمسؤولية تحريره بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة كمدير للمشروع، ذكر السيد برنال أن الأموال اللازمة لمواصلة العمل في الأطلس قد استنفذت وأن استمراره أصبح أمراً تحيط به الشكوك ما لم تقم منظومة الأمم المتحدة بعمل ترتيب لتوفير حد أدنى من تقاسم التكاليف. وفي ضوء هذه الخلفية، عُرض أطلس الأمم المتحدة في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦ على لجنة مجلس الرؤساء التنفيذيين الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في دورتها الحادية عشرة بوصفه مثالا للتعاون الأفقي في الأمم المتحدة بشأن المحيطات. وقال السيد برنال إن العرض لاقى الاستحسان. وأثنت اللجنة الرفيعة المستوى على شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية لعملها في أطلس الأمم المتحدة وأكدت ضرورة تقديم الدعم المالي لهذه المبادرة. وأعرب أعضاء اللجنة عن أسفهم لكون التعاون بين الوكالات لا يحظى في كثير من الأحيان بالقدر الكافي من التقدير والدعم المالي المطلوب. وحث رئيس اللجنة المنظمات التي تهتم أكثر من غيرها اهتماماً مباشراً بهذا الموضوع على كفالة حصول المشروع على الدعم المالي اللازم لضمان استمراره.

١١٢ - العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية - قام السيد سليف ديوب، رئيس قسم النظم الإيكولوجية والوحدة المعنية بالمياه بشعبة الإنذار المبكر والتقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بإبلاغ المشاركين في الاجتماع بالأعمال التحضيرية التي شُرع فيها لاستهلال مرحلة بدء العملية المنتظمة، وهي المرحلة المسماة "تقييم التقييمات"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠/٦٠ وتحت القيادة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو. وقام بعرض النتائج التي تمخض عنها الاجتماع الأول للفريق التوجيهي المخصص المعقود في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والذي تشاركت في رئاسته المكسيك وأستراليا. وأشار إلى أن مشروع تقرير الاجتماع متوفر للوفود وأن كافة القرارات الواردة في التقرير اتخذت بتوافق الآراء. وقد حضرت الاجتماع كل وكالات الأمم

المتحدة المشاركة في العملية المنتظمة وهي منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية علاوة على السلطة الدولية لقاع البحار. بيد أن ممثلي العديد من الدول المعنية لم يحضروا الاجتماع. وشدد على ضرورة المشاركة الكاملة من جانب الدول المهتمة كافة إذا ما أُريد المضي قدما بالعملية المنتظمة.

١١٣ - وأفاد السيد ديوب بأن المشاركين في الاجتماع نظروا في معايير تعيين فريق الخبراء (أي التمثيل الإقليمي) وفي إعداد التقييم. وفي هذا الصدد، ذكر فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية أنه على استعداد لتوفير الخبراء للدراسة الاستقصائية وتنظيم حلقة عمل. ونوقشت في الاجتماع أيضا طرائق مشاركة المراقبين في الفريق التوجيهي حيث تلقت الوكالتان الرئيسيتان استفسارات من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وسُيعقد الاجتماع المقبل للفريق التوجيهي المخصص قرب موعد انعقاد الاجتماع الثامن للعملية التشاورية في عام ٢٠٠٧. وستناقش نقطتان رئيسيتان أولاهما هي استكمال عملية تعيين الممثلين حسب المجموعات الإقليمية، وثانيتهما هي حشد الموارد.

١١٤ - وقام السيد برنال، الأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، بتذكير المشاركين في الاجتماع بأن التقييمات تعد جزءا من دورة تقوم على اتخاذ القرار والإدارة، وبناء على ذلك فهي عمليات جارية. وعلى ذلك، ينبغي النظر إلى العملية المنتظمة كعملية جارية توفر بشكل مبدئي خط أساس ونقاط مرجعية تقاس بالمقارنة بهما التغيرات وتُعدل بناء على ذلك دورات اتخاذ القرار والإدارة. بيد أنه لاحظ أن هناك حاجة إلى وجود تعاون وتضافر فعالين، بما في ذلك وجود وكالة رئيسية، لكفالة قابلية الدورة للتكيف وبقائها على فعاليتها.

١١٥ - وشدد بعض الوفود، عند إبدائها تعليقاتها على ما قدمه ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية من معلومات مستكملة، على الحاجة الملحة إلى توفير التمويل للعملية المنتظمة ولتعيين الخبراء. وأكد أحد الوفود على أهمية استقلال الخبراء وعلى الحاجة إلى كفالة الشمولية. وشدد الوفد على أهمية تعيين الخبراء قبل تموز/يوليه ٢٠٠٦ لا سيما وأن الإطار الزمني المتاح ضيق للغاية، وعلى الحاجة الملحة إلى حشد الموارد بالنظر إلى انعقاد الاجتماع القادم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ واستغراق مرحلة البدء ٢٤ شهرا فحسب. ولاحظ الوفد أن مرحلة البدء قد تحتاج إلى تمديد لمدة ٢٤ شهرا أخرى لكفالة تحقيق النتائج المرجوة.

البند ٥ من جدول الأعمال: تحديد القضايا التي تستدعي مواصلة النظر

١١٦ - بناء على قائمة القضايا الواردة في الجزء جيم من التقارير المتعلقة بالعملية التشاورية في اجتماعاتها الرابع والخامس والسادس (A/58/95، و A/59/122، و A/60/99 على التوالي)، أعد الرئيسان المشاركون قائمة مجمعة ومنسقة بالقضايا التي قد تستفيد من توجيه الاهتمام إليها في إطار الأعمال المقبلة للجمعية العامة، وعرضها في الاجتماع السابع. وقد جرى عرض القضايا حسب الترتيب الذي وردت به في الجزء جيم من التقارير السابقة المتعلقة بالعملية التشاورية. وليس من المقصود أن يشير الموضوع الذي وردت فيه أي من القضايا في القائمة إلى ترتيب ما للأولويات. وتتوفر القائمة المجمعة المنسقة التي أعدها الرئيسان المشاركون على موقع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على شبكة الانترنت في العنوان التالي www.un.org/depts/los/consultative_process/consultative_process.htm.

١١٧ - ودُعيت الوفود إلى تقديم مقترحات خطية إلى الأمانة العامة بقضايا إضافية. وترد في الفقرة ١١٨ أدناه القضايا الإضافية التي اقترحتها الوفود أثناء انعقاد الاجتماع السابع.

الجزء جيم

القضايا التي قد تستفيد من توجيه الاهتمام إليها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار

١١٨ - كان هناك اتفاق على أن قائمة القضايا التي جرى تحديدها في الاجتماعات الستة الماضية للعملية التشاورية لا تزال صالحة. وترد أدناه القضايا الإضافية التي جرى اقتراحها في الاجتماع السابع:

- (أ) الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالمحيطات والقانون والبحار؛
- (ب) الأمن البحري؛
- (ج) الأمن البحري والمسؤوليات الواقعة على عاتق دولة العلم؛
- (د) العلاقة بين تغير المناخ والمحيطات.